



الرئيس: السيد كوتيسا (أوغندا)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية

العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١١٠ من جدول

الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢٨ من جدول الأعمال

تقرير مجلس الأمن

تقرير مجلس الأمن (A/69/2)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى

رئيس مجلس الأمن، سعادة السيد غاري كوينلان، لعرض

تقرير المجلس.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود

أن أستهل بياني بتهنئتك، سيدي، باسم جميع أعضاء مجلس

الأمن، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة. وأشكركم على

تنظيم جلسة اليوم.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١١٠ من جدول الأعمال

الإخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة

١٢ من ميثاق الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام (A/69/300)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما يعلم الأعضاء، يحوّل

الأمين العام بإخطار الجمعية العامة، وفقاً لأحكام الفقرة ٢

من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وبموافقة مجلس الأمن،

بالمسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين التي يتناولها

مجلس الأمن حالياً، وكذلك بالمسائل التي توقف المجلس عن

تناولها. وفي ذلك السياق، معروض على الجمعية العامة مذكرة

من الأمين العام صدرت بوصفها الوثيقة A/69/300.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علماً بتلك الوثيقة؟

تقرر ذلك.

تضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات

الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية.

وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:

Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد

إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



تعزيز ولاية حماية المدنيين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وأنشأ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وبرزت الحالات في جميع أنحاء الشرق الأوسط بصورة واضحة في جدول أعمال المجلس، وفيما يتعلق بغزة والعراق أيضا. وتدهورت حالتان الأمنيتان في سوريا واليمن على حد سواء. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، اتخذ المجلس القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، بشأن القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في سوريا، واتخذ القرارين ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) خلال عام ٢٠١٤ بهدف التصدي للحالة الإنسانية في البلد. أنشئت لجنة الجزاءات المفروضة على اليمن عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) للإشراف على فرض الجزاءات على مفسدي عملية الانتقال السياسي في اليمن.

وقد اجتمع المجلس بصورة متكررة بشأن النزاع في أوكرانيا، واستجاب بسرعة لإسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها رقم MH1-7 في مقاطعة دونيتسك، الذي أودى بحياة ٢٩٨ شخصا. واتخذ المجلس القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) لإدانة تلك الحادثة بأقوى العبارات والمطالبة بإجراء تحقيق كامل وشامل ومستقل والتشديد على إخضاع المسؤولين عنها للمساءلة.

واتخذ مجلس الأمن أيضا عدة قرارات لتمديد ولايات عدد كبير من بعثات السلام والاستقرار. وهي تشمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيا، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة لأبيي، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، ومكتب

يشرفني، بصفتي رئيس مجلس الأمن عن شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أن أعرض التقرير السنوي للمجلس (A/69/2) الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٣ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤.

يعهد ميثاق الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وخلال العام الماضي، وبدعم من جميع أعضاء الأمم المتحدة، اضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته عن طريق دعم تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وتنفيذ مجموعة من الأنشطة المتعلقة بحفظ السلام وبناء السلام.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد مجلس الأمن ٢٣٨ جلسة رسمية، كانت ٢١٨ منها جلسات عامة. واتخذ مجلس الأمن ٥٥ قرارا واعتمد ٢٦ بيانا رئاسيا، في حين أصدر أيضا ١١٣ بيانا صحفيا.

وأوفد مجلس الأمن أيضا بعثتين ميدانيتين، إحداهما إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا وإثيوبيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، والأخرى إلى مالي في شباط/فبراير من هذا العام.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا، واصل مجلس الأمن التركيز على القارة الأفريقية كما جرت العادة. وقد أحرز بعض التقدم خلال العام الماضي. وأُكملت أيضا ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، وحققت القوات المسلحة في الصومال مكاسب كبيرة ضد حركة الشباب، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، واستعيد النظام الدستوري في غينيا - بيساو، وأصبح لواء التدخل التابع للقوة - الذي تم نشره في إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية - قيد التشغيل الكامل.

واستجاب مجلس الأمن للنزاعات في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وليبيا. وتمكّن مجلس الأمن من

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، أود أولاً أن أعرب عن تقدير الحركة لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة، التي ستوفر للجمعية العامة فرصة دراسة وفحص وتدقيق التقرير الوارد في الوثيقة A/69/2، وأنشطة مجلس الأمن. ينص ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة ٣ من المادة ٢٤ على

أن:

”يرفع مجلس الأمن تقارير سنوية، وأخرى خاصة، إذا اقتضت الحال إلى الجمعية العامة لتنظر فيها.“

وتهدف هذه المادة إلى مساعدة الجمعية العامة، باعتبارها الجهاز التداولي التمثيلي الرئيسي للأمم المتحدة، لممارسة ولايتها في معالجة المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين.

ولئن كانت الدول الأعضاء قد خولت مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين - عملاً بالفقرة ١ من المادة ٢٤ من الميثاق - فإن المجلس بقيامه بواجباته بموجب هذه المسؤولية، إنما يتصرف بالنيابة عنها. وفي هذا الصدد، تؤكد حركة عدم الانحياز على أنه يجب على المجلس أن يقدم تقريره إلى الجمعية العامة ويكون مسؤولاً أمامها وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق.

وتؤكد الحركة ضرورة أن تحترم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة احتراماً كاملاً وظائف وسلطات كل جهاز من أجهزتها الرئيسية، لا سيما الجمعية العامة، وأن تحافظ على التوازن فيما بين تلك الأجهزة في إطار الوظائف والسلطات التي حددها الميثاق. كما تشدد الحركة على أنه لا بد لمجلس الأمن أن يراعي بصورة كاملة جميع أحكام الميثاق وكذلك جميع قرارات الجمعية العامة التي توضح علاقة مجلس الأمن بالجمعية العامة والأجهزة الرئيسية الأخرى. وفي ذلك الإطار،

الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

واستكمالاً لذلك التركيز على الحالات القطرية المدرجة في جدول الأعمال، تابع المجلس أيضاً باهتمام المسائل المواضيعية والعامة والشاملة لقطاعات عدة. وعقد المجلس اجتماعات بشأن الأطفال والتزاع المسلح، والمرأة والسلام والأمن، وحماية المدنيين. وما برح المجلس يعمل بشكل وثيق على منع الانتشار وحفظ السلام وبناء السلام. واتخذ المجلس، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قرارات هامة بشأن المسائل المواضيعية، بما في ذلك بشأن الأسلحة الصغيرة، والمرأة والسلام والأمن، والأطفال والتزاع المسلح، وإصلاح قطاع الأمن وحفظ السلام.

ولا يزال التمسك بسيادة القانون والمساءلة عن الجرائم الأكثر خطورة، موضوعين رئيسيين يثيران اهتمام مجلس الأمن. وقدم مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية إحاطات إعلامية للمجلس بشكل دوري. كما عمل المجلس من أجل كفالة التعاون والتآزر الوثيقين مع المنظمات الإقليمية. وهذا يشمل اجتماعين استشاريين مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وإحاطة إعلامية من الممثل السامي للاتحاد المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية.

وفي الختام، ووفقاً للممارسة المتبعة، أعدت رواندا مقدمة التقرير، حيث تولت رئاسة مجلس الأمن في تموز/يوليه ٢٠١٤. وساهم أعضاء المجلس أيضاً في إعداد التقرير. وأتوجه بالشكر للأمانة العامة على قيامها بتجميع التقرير، ولجميع المشاركين بإصداره. وإنني أتطلع إلى مناقشة هذا الصباح للتقرير المقدم من الدول الأعضاء، وسوف أنقل آراء أعضاء الجمعية العامة بأمانة لزملائي في مجلس الأمن.

وينبغي لجميع الأجهزة والهيئات التابعة للأمم المتحدة ألا تقوم إلا بالمهام التي وضعت في إطار ولاية كل منها. في هذا الصدد، تؤكد من جديد أن الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة لديها أدوار متميزة ومنفصلة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

تحت الحركة جميع الدول على تأييد إعطاء الغلبة وإيلاء الاحترام الكامل لأحكام ميثاق الأمم المتحدة بشأن وظائف الجمعية العامة وسلطاتها، وتدعو رؤساء الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن إلى إجراء مناقشات منتظمة والتنسيق فيما بينهم فيما يتعلق بجدول أعمال الجهاز الرئيسي الذي يمثله كل منهم وبرنامج عمله، بغية تحقيق مزيد من التلاحم والتكامل بين هذه الأجهزة على نحو يكفل تعاضدها، ومع احترام كل منهم لولاية الآخر وبغرض إيجاد تفاهم متبادل فيما بينهم. وقد وضع الأعضاء في الأجهزة المعنية التي يمثلونها ثقتهم فيهم بنية صادقة.

كما ترحب حركة عدم الانحياز بالاجتماعات غير الرسمية التي عقدت في تموز/يوليه بين رئيس مجلس الأمن والدول الأعضاء بشأن إعداد التقرير السنوي لمجلس الأمن باعتبارها خطوة إلى الأمام، وتدعو إلى المزيد من التفاعلات العادية بين رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه والمشاركة الأوسع لأعضاء الأمم المتحدة كل عام، وهو الأمر الذي يمكن أن يعزز جودة هذه التقارير.

وقد لاحظت حركة عدم الانحياز لسنوات أن التقارير السنوية لمجلس الأمن ظلت عرضاً إجرائياً لجلسات المجلس وأنشطته وقراراته. وندعو مجلس الأمن إلى موافاة الجمعية العامة بتقرير سنوي أكثر شرحاً وشمولاً وأعمق تحليلاً، ويتضمن تقييماً لعمل المجلس، بما في ذلك القضايا التي لم يتخذ المجلس إجراءً بشأنها، وكذلك وجهات النظر التي عبر عنها أعضاؤه أثناء بحث بنود جدول الأعمال قيد نظره. وتدعو الحركة كذلك مجلس الأمن إلى تحديد الظروف التي

تؤكد أن المادة ٢٤ من الميثاق لا تعطي بالضرورة مجلس الأمن حق معالجة القضايا التي تقع في إطار وظائف وسلطات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي الاجتماعي، بما في ذلك مجالات وضع المعايير والتشريع والشؤون الإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية ووضع التعريفات، مع الأخذ في الاعتبار أن الجمعية العامة منوط بها أساساً التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه.

تكرر حركة عدم الانحياز تأكيد الإعراب عن قلقها إزاء استمرار مجلس الأمن في التعدي على وظائف الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وصلاحيتهما، بتناول المسائل التي تقع تقليدياً ضمن اختصاص هذين الجهازين. وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الحالة الأخيرة، وهي: إحاطة مجلس الأمن بشأن دور الشرطة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع (انظر S/PV.7317)، التي قدمت في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وتعتقد حركة عدم الانحياز أن شرطة الأمم المتحدة هي جزء لا يتجزأ من عمليات حفظ السلام، كما أكدت في رسالتي الأخيرة المؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، والتي كتبتها بصفتي رئيس مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز والموجهة إليكم، سيدي الرئيس، بصفتكم رئيساً للجمعية العامة، وإلى رئيس مجلس الأمن وإلى الأمين العام. ولذلك ينبغي أن لا يتصرف مجلس الأمن على نحو يتعدى فيه على ولاية الجمعية العامة، لا سيما اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، بوصفها منتدى الأمم المتحدة الوحيد المكلف باستعراض كامل مسألة عمليات حفظ السلام.

كما أننا نعرب عن قلقنا إزاء محاولات مجلس الأمن الدائمة استخدام المسائل المواضيعية قيد نظره لتوسيع نطاق ولايته إلى مجالات لا تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، وكذلك نحث المجلس على العمل في حدود ولايته وفقاً لأحكام الميثاق.

وكان من شأن عرض يذهب إلى أبعد من كونه مجرد ملخص ليشمل على عناصر أخرى، مثل تحليل عمليات صنع القرار في المجلس، أن يساعد الدول الأعضاء في التوصل إلى استنتاجاتهم فيما يتعلق بمضمون التقرير وعمل مجلس الأمن.

ويشني الفريق على جهود مجلس الأمن لزيادة شفافيته وفعاليتها. وقد تفاعل المجلس في السنوات الأخيرة مع عدد أكبر من الجهات الفاعلة الخارجية - المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية وغيرها - من خلال طائفة من الصيغ المبتكرة للجلسات، بما في ذلك صيغة آريا والحوارات التفاعلية غير الرسمية. وازداد أيضا عدد المناقشات المفتوحة والاجتماعات الإعلامية والجلسات الاختتمية والتقارير الموضوعية المقدمة إلى الجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، جرى استخدام أكبر وأكثر مرونة لجميع ما أصدره المجلس، ولا سيما البيانات الصحفية والبيانات الرئاسية عند الاستجابة لتطور الأحداث. ومع ذلك، وعلى مر السنين، أصبح تقرير مجلس الأمن ومناقشته، طقسا من الطقوس تقريبا. ونتيجة لذلك، أصبحت أهميته محدودة، ومن أجل تصحيح هذا الوضع، نحث كلا مجلس الأمن والجمعية العامة على اعتماد تدابير جريئة ومبتكرة من أجل الاستفادة من التقرير السنوي بشكل أفضل. وإذا ما تم اعتماد هذه التدابير، فإنه يمكننا الحصول على فوائد عديدة ولمموسة من محتويات التقرير والمناقشة ذات الصلة، في سياق عزمنا المشترك لتعزيز السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة، مع الاحترام التام لعمل ولاية واختصاص كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يود فريقنا أن يتقدم بستة ملاحظات واقتراحات محددة فيما يتعلق بالطريقة التي يمكن فيها إعداد التقرير السنوي، وطابع محتوياته والتحسينات على الشكل الذي ستخذه مناقشته.

أولا، إننا نشكك في أهمية عدد المناقشات المفتوحة إذالم تدرج وجهات النظر المختلفة والمقترحات المحددة في

قرر بموجبها اعتماد مختلف النتائج سواء كانت القرارات أو البيانات الرئاسية أو البيانات الصحفية أو التصريحات التي يُدلى بها للصحافة.

وأخيرا، ندعو مجلس الأمن إلى تقديم تقارير خاصة، عند الاقتضاء، لكي تنظر فيها الجمعية العامة، عملا بالفقرة ١ من المادة ١٥ والفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. ينبغي على مجلس الأمن التأكد من أن التقييمات التي يعدها شهريا تتميز بالشمولية والتحليل وأنها تصدر في حينها. وقد تنظر الجمعية العامة في اقتراح بارامترات بخصوص إعداد هذه التقييمات.

السيد مندوثا - غارثيا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية):
إن كوستاريكا عضو في فريق المساءلة والاتساق والشفافية التابع لمجلس الأمن، وهو فريق عبر إقليمي يتألف من ٢٣ دولة. ويشرفنا التكلم بالنيابة عنه فيما يتعلق بالبند ٢٨ من جدول الأعمال، المعنون "تقرير مجلس الأمن"

أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة. ونعتقد أنه من المهم أن مناقشة هذا العام تقرر بعيدا بعض الشيء، سواء على الصعيد السياسي أو الزمني، عن النظر في البند ١١٩ من جدول الأعمال، المعنون "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة" وهذا يسمح لنا بإجراء تبادل إحدى للآراء بشأن كل من البندين.

كما يود الفريق أن يعرب عن امتنانه لرواندا على جهودها والتزامها في صياغة التقرير (A/69/2)، ولأستراليا على إحاطتها الإعلامية الشاملة. ويلخص التقرير أنشطة المجلس ويحدد أولوياته التي تتجسد في تلك الأنشطة. وفي هذا الصدد، فإن الوثيقة واضحة ومنظمة تنظيمياً جيداً. مع ذلك، وفي حين أننا ندرك صعوبة إصدار وثيقة شاملة وموجزة في الوقت نفسه، فإننا كنا نود أن تشمل المزيد من المواد للتفكير والتحليل.

لإتاحة الفرصة للنظر فيها في الوقت المناسب، كجزء من عمليات التحليل المماثلة الخاصة بكل بلد، على الرغم من أنها ليست جزءاً من جدول أعمال رسمياً. وفي هذا الاتجاه، نحث المجلس بشكل خاص على بذل المزيد من الجهد لاحترام الجهات الفاعلة المعنية الأخرى في إطار الأمم المتحدة في جميع التزاماته المواضيعية وإشراكها فيها.

خامساً، ينبغي أيضاً أن يكون التقرير السنوي بمثابة ممارسة مفيدة في المساءلة في مجال أساليب عمل المجلس، وينبغي أن يستخدم أدوات التقييم المتصلة بالمجالات الرئيسية في عمل المجلس.

ومن ثم، ينبغي تكريس فرع في التقرير لهذا الموضوع وينبغي أن يتضمن سجلاً بالتقدم المحرز في تنفيذ المذكرات الرئاسية وغيرها من أساليب العمل التي أوصت بها الدول الأعضاء الأخرى وفريق المساءلة والاتساق والشفافية.

وأخيراً، فإن اعتماد التقرير السنوي من شأنه أن يتيح فرصة ممتازة لا لاستعراض وتقييم أحداث الماضي فحسب، ولكن أيضاً لكي تحيط جميع الأطراف المعنية علماً بالدروس المستفادة، بهدف مناقشة الخيارات والاستراتيجيات للمستقبل. وبعبارة أخرى، ما الذي يتعين عمله بشكل مختلف من أجل تحسين صون السلام والأمن الدوليين؟ ويجب ألا تكون أي مناقشة بشأن التقرير السنوي للمجلس مجرد ممارسة شكلية لاسترجاع الأحداث الماضية، ولكنها ينبغي أن تكون أيضاً عملية استشرافية تتزع إلى الإصلاح. ويقترح فريق المساءلة والاتساق والشفافية شكلاً ممكناً لهذه العملية يتمثل في تنظيم سلسلة من حلقات العمل التي تتمحور حول حالات قطرية و/أو قضايا مواضيعية كبرى، أو حتى إطار رسمي بدرجة أقل، مثل الاجتماعات بصيغة آراء.

وفي الختام، أود أن أتكلم بإيجاز عن أساليب عمل مجلس الأمن. ونود أن نسلط الضوء على زيادة عدد المناقشات

التقرير. ينبغي للمجلس في تقييمه لأثر مشاوراته، أن يضم مجموعة مختارة من آراء الدول غير الأعضاء على وجه التحديد. وينبغي لهذه العملية أيضاً إعطاء الأولوية لبيانات المجموعات التي قدمت اقتراحات محددة من أجل التغيير والتي التزمت الدول بالعمل بها.

ثانياً، يمكن أن يوفر اعتماد المجلس لتقريره السنوي فرصة لإجراء مناقشة مفتوحة مع أعضاء المجلس. ويمكن أن تشمل مواضيع هذه المناقشة المفتوحة، القرارات التي اتخذها المجلس ومواقف مختلف الدول الأعضاء بشأن اعتمادها؛ التحديات التي تواجه المجلس في الاضطلاع بولايته ومقترحاته في التصدي لها؛ الإشارات إلى المناقشات التي لم يتوصل فيها المجلس إلى توافق في الآراء؛ الأسباب التي أدت بالمجلس إلى عدم اتخاذ مواقف ثابتة بشأن المسائل الهامة المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين؛ والاستراتيجيات المستقبلية الممكنة لتعزيز مزيد من التركيز الوقائي، وقدر أقل من التركيز الاستجابي في مواجهة الأزمات العالمية. ويوصي الفريق أنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار وجهات النظر التاريخية والمستقبلية خلال تحليل أعمال المجلس.

ثالثاً، ينبغي تجميع التقييمات السنوية لأعمال الهيئات الفرعية التابعة للمجلس والتقارير الشهرية لرئاسة المجلس، والتي تقدم تحليلات أكثر تعمقاً من التقرير السنوي، وإدراجها كجزء لا يتجزأ من التقرير السنوي. يمكن أن تقوم تلك التقييمات بدور هام في توضيح المسائل التي أعطاها المجلس أولوية، شهراً بشهر. ويمكن أيضاً إدراج أي من المسؤوليات التي النهوض بها يتعلق بمواقف الأعضاء الآخرين في المجلس.

رابعاً، ينبغي ألا يتم اعتبار المسائل المواضيعية على أنها مواضيع قائمة بذاتها. بل على العكس من ذلك، فهي جزء لا يتجزأ من النظر في الحالات القطرية. ولذلك ينبغي أن تكون كل من المواضيع العامة والمواضيع الشاملة الأساسية المتصلة بعمل مجلس الأمن مرتبطة عن طريق فهرسة مقارنة

مثل كوستاريكا. غير أنني أود أن أضيف بعض الأفكار بشأن استخدام حق النقض والجهود الرامية إلى تنظيمه.

كما يشير التقرير في المقدمة، فقد منع استخدام حق النقض مرتين المجلس من إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. ولا يمكن أن ينكر أي إنسان عاقل أن جرائم فظيعة قد ارتكبت في ذلك الصراع: وهي جرائم وثقتها بدرجة كافية لجنة التحقيق والعديد من المصادر الأخرى الموثوق بها. وهذا الاستخدام لحق النقض يعني بالنسبة لضحايا تلك الجرائم تأخر العدالة، إن لم يكن الحرمان منها. وكان ذلك رابع مشروع قرار بشأن سوريا يجري إحباطه باستخدام حق النقض منذ بداية هذا الصراع المأساوي.

يشكل حق النقض جزءا من ميثاق الأمم المتحدة، الذي صدقت عليه بلداننا جميعا. ومع أن البعض قد يطالب بإلغائه، فإن أحدا لا ينكر وجود هذه الميزة الممنوحة للأعضاء الدائمين. غير أنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الميثاق يلزم أيضا المجلس بالعمل وفقا لمقاصده ومبادئه. ويقع ذلك الالتزام على عاتق المجلس ككل، ولكن بصفة خاصة على عاتق الدول الدائمة العضوية، التي يترتب على وضعها التمييز مسؤولية خاصة. ولذلك السبب، فإن ليختنشتاين ودولا أخرى تدعو منذ فترة إلى وضع قواعد لاستخدام حق النقض، يلتزم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن بموجبها بالامتناع طوعا عن استخدام حق النقض إذا كان هذا الاستخدام سيعرقل إجراء للمجلس يستهدف منع أو إنهاء الجرائم الفظيعة. وينبغي لأعضاء المجلس الآخرين أن يتعهدوا بالمثل بعدم التصويت ضد إجراء كهذا.

ونحن نعمل مع شركائنا في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، وكذلك مع فرنسا، للدفع قدما بالمناقشات من أجل وضع مدونة لقواعد السلوك. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، شاركت ليختنشتاين وفرنسا في استضافة حلقة عمل في المعهد الدولي للسلام لمناقشة هذه المسألة بمشاركة دائرة أوسع نطاقا

المفتوحة التي نظمتها الرئاسات المتعاقبة للمجلس وفي الوقت نفسه، نشير إلى أنه، على الرغم من أن هذه المناقشات تبين الرغبة المتزايدة في الانفتاح والإدماج، فإنها لا تؤدي وحدها إلى إجراء مناقشات مجدية. وفي هذا السياق، من الضروري تطبيق التغييرات الإجرائية التي ستجعل المناقشات شكلية بدرجة أقل ومن المرجح أن يكون لها تأثير جوهري في نهاية المطاف. ونرحب على وجه الخصوص بإمكانية جعل مشاورات المجلس تلقائية وقوية ومثمرة بقدر أكبر.

ونشيد بالجهود التي تقودها فرنسا لوضع مدونة لقواعد السلوك بشأن استخدام حق النقض، والتي سيلتزم الأعضاء الدائمون بموجبها بالامتناع عن استخدام حق النقض في الحالات التي تنطوي على جرائم فظيعة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، برهن استخدام آخر لحق النقض بشأن الحالة في سوريا مرة أخرى على أهمية هذه المبادرة. وبينما تصبح أساليب عمل المجلس قائمة على التعاون بقدر أكبر وأكثر قابلية للمساءلة، نتوقع أن يتزايد أيضا دعم جميع الدول الأعضاء لذلك الاقتراح.

ونشجع هيئات رئاسة مجلس الأمن في المستقبل على تعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز تأثير التقرير - وهو أمر ينبغي أخذه بعين الاعتبار من بداية إعداد التقرير وبلورته طوال مراحل وضع الصيغة النهائية للتقرير وتقديمه رسميا ومناقشته.

السيد باريغا (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن على تقديم تقرير المجلس (A/69/2) اليوم. والتقرير يثير العديد من المسائل المهمة التي تستحق أن تُعالج على نحو منفصل عن مسألة توسيع مجلس الأمن. ولذلك، نحن ممتنون لكم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المنفصلة اليوم.

إن ليختنشتاين عضو في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، وهي تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به للتو

وأود أن أعرب عن تقديري للعمل الدؤوب الذي قام به السفير يوجين - ريتشارد غاسانا، الممثل الدائم لرواندا، وفريقه في إعداد التقرير السنوي لمجلس الأمن. كما أشكر السفير غاري كوينلان، الممثل الدائم لأستراليا، على تقديم التقرير إلى الجمعية العامة في هذا الصباح.

إن تقرير مجلس الأمن هو إحدى الوسائل الرئيسية للتفاعل بين الجمعية العامة - الجهاز الأكثر تمثيلاً في الأمم المتحدة - والمجلس - الجهاز الأكثر تمكيناً - حول القضايا الموضوعية التي تناولها المجلس. وميثاق الأمم المتحدة يكلف المجلس بتقديم تقارير سنوية إلى الجمعية العامة للنظر فيها. وذلك يحدد بوضوح قابلية المجلس للمساءلة أمام عموم الأعضاء في الأمم المتحدة الممثلين هنا في الجمعية العامة، التي وافقت على تنفيذ قرارات المجلس بموجب المادة ٢٥ من الميثاق. ومن ثم، فإن مناقشة تقرير المجلس تسوغ أن نوضح، نحن الدول الأعضاء، موافقنا ليس بشأن المسائل الموضوعية فحسب، بل أيضاً أساليب عمل المجلس، حيث أن لها تأثيراً مباشراً على مسألة إصلاح المجلس في الوقت المناسب، وفقاً للفقرة ١٥٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة عام ٢٠٠٥ (القرار ٦٠/١).

لا يمكن أن تشكل مشاركة الدول الأعضاء في المناقشات المفتوحة للمجلس، بموجب المادة ٣٧، بديلاً عن المناقشة التي نجريها هنا. ومن المناسب أيضاً أن نشير إلى أن الدول الأعضاء في المجلس توافق على قراراته أو بياناته الرئاسية التي هي نتاج لتلك المناقشات المفتوحة، قبل مشاركة الدول الأعضاء. مما يجعل مشاركتنا مجرد مسألة رمزية، وإذا لم تتم معالجة ذلك في الوقت المناسب، فإن ذلك سيقتوض مبدأ هذه المشاركة. لذلك، تتمثل توصيتنا الأولى في أنه ينبغي للمجلس النظر في الاقتراحات التي قدمت والآراء التي أعرب عنها الأعضاء، خلال المناقشات المفتوحة، قبل اعتماد أي نتائج.

إن نتائج جلسات مجلس الأمن وإجراءاته متاحة عموماً للدول الأعضاء من خلال موقعه على شبكة الانترنت. لكن

من الدول المهتمة والخبراء. ونوصي جميع الأطراف المهتمة بهذا الموضوع بالاطلاع على موجز حلقة العمل. وسنواصل العمل في الفريق لتقديم مقترحات لضمان اعتماد مدونة ذات مغزى لقواعد السلوك في الوقت المناسب.

ما هو الشيء الذي يمكن أن يجعل مثل هذه المدونة لقواعد السلوك ذات مغزى؟ إنها ينبغي أن تتضمن التزاماً واضحاً لا لبس فيه بعدم التصويت ضد مشاريع القرارات الرامية إلى منع أو إنهاء الإبادة الجماعية أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم حرب. وبالنظر إلى الآثار التي لا يمكن إزالتها للجرائم المشار إليها، من المهم بشكل حاسم إدراج المنع. وينبغي أن تشير المدونة إلى كيان ذي سلطة يمكنه توجيه انتباه المجلس إلى هذه الجرائم. ونعتقد أن الأمين العام مهياً بشكل مثالي للاضطلاع بذلك الدور، بالنظر إلى صلاحياته بموجب المادة ٩٩ من الميثاق وبالنظر إلى أنه يمكنه الاستفادة من قدرات الإنذار المبكر لمنظومة الأمم المتحدة.

في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٤، استخدم الاتحاد الروسي حق النقض ضد مشروع قرار، شارك في تقديمه العديد من البلدان، بما فيها ليختنشتاين، في أعقاب الاستفتاء الذي جرى في القرم. ويثير ذلك مسائل خطيرة في إطار الجزء الثاني من الفقرة ٣ من المادة ٢٧ من الميثاق، التي تلزم أطراف الصراع بالامتناع عن التصويت على القرارات المتخذة بموجب الفصل السادس من الميثاق. وقد فوجئنا بأنه لم تجر إثارة هذه المسألة في المجلس. ونعتقد أن الوقت قد حان لإعادة النظر في تطبيق تلك الفقرة. ونشجع على إجراء مناقشة صريحة بشأن المسألة، ونأمل أن تتضمن تقارير المجلس مستقبلاً دراسة تمحيصية لمدى انطباق الفقرة ٣ من المادة ٢٧ في الحالات ذات الصلة.

السيد مو كير جي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه الجلسة بشأن التقرير السنوي لمجلس الأمن عن الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٣ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤ (A/69/2).

حالة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المشار إليها في تقرير العام الماضي (A/68/2).

ثانياً، بوصف الهند بلداً مساهماً رئيسياً بقوات، ولديه حضور قوي في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، فإنها ترغب في التأكيد على ضرورة إجراء تقييم موضوعي للآثار المترتبة عن ولايات قوية على الطبيعة المحايدة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولا تسمح أحكام ميثاق الأمم المتحدة، في رأينا، بإساءة استخدام قواتنا لعمليات حفظ السلام. وتعد النزاهة والحياد مبدأين أساسيين لضمان فعالية قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وثمة مسألة أخرى ذات صلة هي كيفية ردع التهديدات التي تشكلها القوات أو الميليشيات غير الحكومية على قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وقد طلب المجلس إلقاء القبض على المسؤولين عن قتل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ولكن لا يلقي التقرير أي ضوء على ما حدث لضمان تنفيذ ذلك حتى الآن، في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ومالي أو أي مكان آخر.

ثالثاً، يجب أخذ تهديدات القوات غير الحكومية والميليشيات والارهابيين لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، على محمل الجد. وتتمثل الأمثلة المحددة في هذه الحالة في الهجمات التي وقعت في مرتفعات الجولان ومالي. وما لم يتم ردع هذه التهديدات على نحو فعال، فإنها ستزيد من حيث العدد ومن حيث النطاق. وفي حالة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، فقد زُعم أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين هاجموا قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ينتمون إلى جبهة النصرة، وهي منظمة إرهابية محظورة من قبل مجلس الأمن، ولكن التقرير لا يعطي أية معلومات عن الخطوات التي اتخذها المجلس لاستخدام سلطته لتحقيق مع

سيكون من المفيد بالنسبة للدول الأعضاء معرفة كيفية التي جرى من خلالها التوصل لتلك القرارات، والحساسيات التي شابت اتخاذ هذه القرارات، وما إذا كانت إجراءات عمل المجلس قد طبقت بصورة متسقة. وفي هذا السياق بالذات، يكتسي التقرير السنوي للمجلس أهمية أكبر. وقد طلبت الدول الأعضاء مراراً وتكراراً أن يكون التقرير أكثر تحليلاً وعمقاً، بدلاً من أن يتضمن مجرد سرد للأحداث. لكن للأسف، لا يزال التقرير عبارة عن تجميع إحصائي للأحداث، وقائمة بالجلسات والوثائق الختامية. وتتمثل توصيتنا الثانية في أن تكون تقارير المجلس أكثر تحليلاً في المستقبل.

ثالثاً، إننا نرى أن مشاركة عدد أكبر من الدول الأعضاء في عملية صنع القرار في المجلس، سيجعله أكثر شفافية ومصداقية وشرعية وتمثيلاً. ويرتبط ذلك مباشرة بالإصلاحات المبكرة للمجلس التي كلف بها قادتنا في مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥.

وفيما يتعلق بالمسائل المواضيعية، فإننا نلاحظ أن معظم عمل المجلس خلال الفترة قيد الاستعراض قد تمحور حول أفريقيا، بما في ذلك جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي والصومال، وكذلك حول الحالة في الشرق الأوسط. لقد عقد المجلس مناقشات موضوعية عديدة بشأن مختلف القضايا العامة والشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك تهديدات السلم والأمن جراء الأعمال الإرهابية، ومسائل حفظ السلام.

وفي سياق الولايات التي اعتمدها المجلس فيما يخص عمليات حفظ السلام، نود أن نعبر عن الشواغل التالية. أولاً، نحث المجلس على التشاور مع البلدان المساهمة بقوات، على النحو المنصوص عليه بوضوح في المادة ٤٤ من ميثاق الأمم المتحدة، عند اعتماد ولايات هذه العمليات. ولا يتعلق الأمر فقط بصياغة الولايات ولكن أيضاً بتغيير الولايات في منتصف الطريق وهو ما يشكل مصدر قلق بالنسبة لنا. وظهر ذلك في

وأختتم باقتراح أن تنظر الجمعية العامة في إنشاء آلية استعراض تحت قيادتكم وولايتكم سيدي، لإعداد قائمة بمختلف الاقتراحات القيمة التي قدمتها الدول الأعضاء خلال هذه المناقشة اليوم، ونطلب من المجلس أن يقدم تقريراً عن حالة تنفيذها لينظر فيه قادتنا، خلال مؤتمر قمة الذكرى السبعين التي ستعقد خلال شهر أيلول/سبتمبر من العام المقبل.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):
إسمحوا لي أولاً أن أشكركم سيدي، على عقد هذه الجلسة بشأن تقرير مجلس الأمن (A/69/2). ونحن ممتنون لرئيس مجلس الأمن، السفير غاري كوينلان ممثل أستراليا، على تقديمه للتقرير وتناوله إياه.

إن مجلس الأمن يتصرف بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. مما يجعله مساءلاً أمام جميع الدول الأعضاء. ونحن نستخدم هذه المناقشة السنوية في الجمعية العامة للتعليق على مضمون عمل المجلس وإجراءاته. ويتعين أن يتمثل الغرض من مناقشتنا في الشروع في تواصل وحوار متبادلين بين الهيئتين.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، التي تنتهي في شهر تموز/يوليه، اضطلع مجلس الأمن بأعماله بكفاءة. وعلى الرغم من التحديات الهائلة، فإنه قد أظهر يقظة وحسماً ومرونة في الاستجابة لكثير من المواقف المتصاعدة، وخاصة فيما يتعلق بجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وموضوع الطائرة الماليزية. إننا نقدر عمل المجلس فيما يخص مكافحة الإرهاب، في مجالات دفع الفدية، واتخاذ تدابير ضد تنظيم القاعدة، وتوسيع نطاق عمل مكتب أمينة المظالم. لقد ظلت العديد من جلسات مجلس الأمن جلسات عامة. وذلك اتجاه سليم. وينبغي أن تسود هذه الشفافية المتزايدة، أيضاً عمل الهيئات الفرعية التابعة للمجلس.

إن المجلس يصبح على نحو متزايد، أكثر كفاءة واستجابة، ولكنه بحاجة إلى أن يحسن فعاليته وأساليب عمله.

مقترفي هذه الأعمال الإرهابية وملاحقتهم قضائياً وعقابهم. ويتعين أن يصبح التزام جميع الدول الأعضاء الواضح بمواجهة المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يهاجمون قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، جزءاً لا يتجزأ من ولايات حفظ السلام التي أقرها مجلس الأمن.

وفيما يخص الحالة في أفغانستان، وهي بند من بنود جدول الأعمال قيد نظر المجلس والجمعية العامة، يسعدني اعتماد الجمعية العامة أمس القرار ١٨/٦٩، الذي شاركنا في تقديمه. إننا نكرر دعمنا الكامل لعملية سلام ومصالحة يقودها الأفغان ويملكونها وتخضع لسيطرتهم.

وفيما يتعلق بمسألة مكافحة الإرهاب، نشير إلى اعتماد المجلس القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب خلال شهر أيلول/سبتمبر، والبيان الرئاسي S/PRST/2014/23 قبل يومين. ونذكر أيضاً أنه قد أيد سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الإرهاب. لكن التقرير لا يوضح طبيعة إجراءات العمل المتبعة داخل المجلس، عندما يتداول بشأن كيفية مواجهة الإرهاب، الذي أضحي يمثل أكبر تهديد لصون السلم والأمن الدوليين. ونحن نرى أن من شأن تناول أكثر تفصيلاً في التقرير لكيفية تصرف المجلس مع المعلومات التي تقدمها له الدول الأعضاء، قطع شوط طويل في اتجاه دحض التصور السائد على نطاق واسع المتعلق باستخدام المجلس معايير مختلفة في التعامل مع الإرهاب.

وأود أن أذكر أنه خلال المناقشة التي جرت في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر A/69/PV.49)، أكدت غالبية الدول الأعضاء بوضوح الحاجة إلى تحقيق نتائج فيما يخص الإصلاح المبكر لمجلس الأمن قبل مؤتمر قمة الذكرى السبعين المقرر عقده العام المقبل. وأود أن أحث على أنه بينما تحيط الجمعية العامة علماً بالتقرير السنوي للمجلس، فإنها يجب أيضاً أن تطلب من المجلس أن يأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء.

جديدة، ووقف نشوء أيديولوجيا المختلين عقليا القائمة على الحقد والثأر، وإعداد نظم الصحة على الصعيد العالمي لمواجهة الأوبئة. تلك المسائل وغيرها ينبغي أن تحظى باهتمام عموم الأعضاء ومجلس الأمن على حد سواء.

عندما قامت باكستان، خلال رئاستها للمجلس، بإحياء ممارسة عقد جلسات الاختتام، كانت هناك بعض الشكوك حول صيغتها. والآن، نرى أن هذه الجلسات قد أثبتت قيمتها في تقييم العمل الشهري في المجلس.

وتشكل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكبر مساهمة ملموسة يقدمها مجلس الأمن في مجال السلم والأمن الدوليين. ومساهمة باكستان على نحو متسق ورائد في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مصدر فخر وطني لنا ودليل على التزامنا الثابت بالسلم والأمن العالميين. وقد ساهمنا مؤخرا بقوات في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتفهم باكستان تماما الحاجة لاستكشاف سبل تكييف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مع الطابع المعقد والمتطور للتراث. غير أن تكييف السياسات العامة يجب أن يتم في أعقاب حوار واسع فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بالأموال. وفي ذلك الصدد، فإننا نرحب بالاستعراض الاستراتيجي الذي يقوم به الأمين العام حاليا لعمليات حفظ السلام.

إننا نقر بأن بعض الخطوات قد اتخذها المجلس لتحسين أساليب عمله. وتشمل هذه الخطوات التفاعل والحوار مع الدول غير الأعضاء في المجلس، والمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة، وتعيين المزيد من القائمين على الصياغة من بين الأعضاء المنتخبين في المجلس، والتعجيل بتعيين رؤساء الهيئات الفرعية.

كما يسرنا أن نخطط علما باعتماد اقتراح قدمته باكستان بشأن الحوار داخل المجلس، وإن بصيغة مُحففة. ولا بد من

وقد استمر ميل المجلس إلى الاعتماد بشكل كبير على تدابير الفصل السابع. ونحن نعتقد أنه ينبغي أن يكون هناك لجوء متكرر للدبلوماسية الوقائية في إطار الفصلين السادس والثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ويمكن للمبادرات حسنة التوقيت المتعلقة بالمفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، واستخدام المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمسامي الحميدة للأمين العام إنقاذ العالم من العديد من الحروب والصراعات المكلفة.

وقد كان تردُّد مجلس الأمن عمدا فيما يتعلق بالحالة في غزة هذا الصيف غير مفهوم وغير مقبول. ولو قام مجلس الأمن بمنع التصعيد في غزة، لثم تفادي المجزرة التي أعقبت ذلك. ومجلس الأمن لدى اتخاذ إجراء أو عندما لا يقوم بذلك راقبه وسائط الإعلام، لا سيما وسائط الإعلام الاجتماعي، في جميع أنحاء العالم. فمواطنو العالم يطرحون الأسئلة عن سبب عجز المجلس عن اتخاذ موقف بشأن التطورات التي تهدد تهديدا واضحا السلم والأمن وتتسبب في تأجيج العدوان والعنف. والتزام المجلس الصمت إزاء بعض المسائل يعزز تصورات وجود الانتقائية استنادا إلى السياسية الواقعية. وفي عصرنا هذا، ينبغي أن تحظى إجراءات المجلس أيضا بمصداقية الشارع على أوسع نطاق. ويجب أن يُعتبر المجلس هيئة عادلة وفعالة وغير متحيزة.

وينبغي أن يعمل المجلس والجمعية العامة باعتبارهما شريكين في صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي للجمعية العامة أن تعمل كقوة مُوازنة في مناقشة مسائل شديدة التعقيد لا تفضي إلى حل في المجلس. ومن دواعي الاستغراب أن المجلس لم يستمع للرأي التداولي الكامل للجمعية العامة بشأن الأزمات المتصاعدة المتعلقة بأوكرانيا، و”الدولة الإسلامية في العراق والشام“ ووباء إيبولا. فالمواظبة على إجراء المناقشات في الجمعية بشأن تلك المسائل المغيظة يمكن أن تساعد على تعبئة الرأي العام العالمي لتأخير الانزلاق إلى حرب باردة

والتعليق الأخير الذي أود أن أدلي به هو أن المجلس قد ينظر في إمكانية تجميع الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء اليوم، وتعميم ملخص لتلك الآراء بوصفها وثيقة رسمية، وتشكيل لجنة مشتركة مع الجمعية العامة لدراسة تنفيذ بعض التوصيات التي قدمت اليوم.

السيد باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة. كما أود أن أشكر الممثل الدائم لأستراليا ورئيس مجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، السفير غاري كوينلان، على عرضه لتقرير مجلس الأمن (A/69/2)، الذي يتناول فترة أنشطة مكثفة في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

إن شفافية مجلس الأمن وخضوعه للمساءلة أمام عموم الأعضاء مسألة توليها البرازيل أهمية بالغة. وبالتالي، فإننا نعتقد أن التقرير السنوي، بموافاته الجمعية العامة بمجرد شامل لأنشطة المجلس، يمثل أداة لتعزيز مساءلة المجلس أمام الـ ١٧٨ من الدول الأعضاء التي لا تشارك بانتظام في مداولاته.

وقد دأبنا أيضا على تأييد إدخال تحسينات على أساليب عمل المجلس لجعلها أقل تعقيدا وأكثر ديمقراطية. ويوضح التقرير أن المحاولات متواصلة للانفتاح على الأعضاء كافة، ونحن نحيط علما بارتياح بعدد الجلسات العلنية، والمناقشات المفتوحة، وجلسات الاختتام، والمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة، التي تُعقد حاليا. لكن لا بد من تعميق ذلك الاتجاه وتوسيع نطاقه بغية تعزيز فعالية قرارات المجلس وشرعيتها.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تدهورت الحالة في الشرق الأوسط مرة أخرى في خضم تزايد التوترات والتهديدات التي يتعرض لها الأمن والسلم الدوليان في مختلف أرجاء المنطقة. وبعد نحو أربعة أعوام من النزاع، نجم عن القتال في سوريا خليط مروع من الموت والمعاناة والدمار، وتسبب في ملايين

زيادة تحسين أساليب عمل المجلس. وإنه لمن المُحرج أن مجلس الأمن، بعد مضي ٧٠ عاما على إنشائه، لا يزال يستخدم نظاما داخليا مؤقتا. وأساليب عمل المجلس ينبغي أن تتطابق مع القيم العالمية المقبولة للقرن الحادي والعشرين. وعمله ينبغي أن يكون أكثر شفافيةً وتشاركاً واستجابةً لاحتياجات أعضاء الأمم المتحدة كافة. وفي هذا الصدد، أود أن أتقدم ببعض الاقتراحات.

ينبغي أن يكون هناك تعاون موضوعي بين الجمعية العامة ومجلس الأمن استنادا إلى جدول أعمال كل منهما.

والاجتماعات الشهرية بين رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن ينبغي أن تصير اجتماعات فنية بغية تنسيق إجراءات الهيئتين استنادا إلى جدول أعمالهما. وينبغي ألا تكون تلك الاجتماعات مجرد زيارات مجاملة أو لقاءات خاطفة لتبادل المعلومات.

والتقارير السنوية لمجلس الأمن ينبغي أن تكون تحليلية وليس مجرد موجز لأنشطته. وعلى النحو المنصوص عليه في مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (S/2012/922)، فإن اعتماد مجلس الأمن للوثائق الختامية ينبغي أن يعقب محادثات في مناقشات مفتوحة. ونرى أنه ينبغي القيام بذلك على نحو يمكن أعضاء الأمم المتحدة قاطبة من الإسهام في إغناء الوثائق الختامية. والتعاون بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة، لا سيما خلال المفاوضات على ولايات حفظ السلام، سيجعل تكوين البعثة، وتشكيل القوات وانتشارها وعملياتها أكثر فعالية وإنتاجية.

ويمكن لفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى أن يعقد في صيغة اجتماع مفتوح - وهو ما اقترحتة الولايات المتحدة في اجتماع من اجتماعات المفاوضات الحكومية الدولية.

أما انتقاء وتعيين أفرقة ومجموعات الخبراء فينبغي جعلهما أكثر شفافية وتوازنا وتمثيلا.

يوليه ٢٠١٣ بسبب فشل الطرفين في التصدي للعناصر الأساسية في النزاع. ونتيجة لذلك، شهد المجتمع الدولي حرباً مدمرة أخرى في غزة، وهي الثالثة في غضون خمس سنوات. ولم يقوض النزاع آفاق المحادثات فحسب، بل أسهم أيضاً في تغذية دائرة العنف وحلّف إرثاً لا يحتمل من الوفيات بين المدنيين والدمار وتشريد الأشخاص.

وينبغي ألا ننسى أنه يجب أن تنفّذ حماية المدنيين بطريقة شاملة وغير انتقائية. ولا يمكن تجاهل تركيز مجلس الأمن الجدير بالثناء على حماية المدنيين عند التعامل مع البنود الأخرى المدرجة في جدول أعماله، حين يتعلق الأمر بالمسؤولية عن حماية الشعب الفلسطيني.

وفي حين عقد مجلس الأمن عدداً كبيراً من الجلسات بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، فإن مداولاته لم تسفر إلا عن أثر ضئيل للغاية في الميدان. وإن كانت قراراته السابقة بشأن هذه المسألة نفذت بصورة كاملة، لما سادت الأعمال الانفرادية غير المشروعة في إفلات من العقاب، وربما لم تصبح الحالة مأساوية كهذه، ولما اتسعت الفجوة بين الطرفين بهذا القدر. وتتوقع البرازيل أن يضطلع المجلس بدور ريادي في تلك المسألة، بأن يدعم عملية السلام بطريقة نشطة ويعمل على توجيهها، فضلاً عن اتخاذ موقف حازم ضد الوضع الراهن.

وكما أظهر التدهور الأخير في مدينة القدس وفي أماكن أخرى، فإن الحالة الراهنة ليست مستدامة وغير محتملة. وتدين البرازيل جميع أعمال الإرهاب، بما في ذلك الهجوم الذي شن في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر على معبد يهودي في القدس الغربية وأدى إلى مقتل خمسة إسرائيليين وإصابة ثمانية أشخاص آخرين. ولدينا اعتقاد راسخ بأن إسرائيل وفلسطين لن تتمكننا من تحقيق السلام والأمن الدائمين ووضع حد لمعاناة السكان المدنيين على كلا الجانبين إلا عن طريق تنفيذ حل الدولتين

الأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين. وبينما تزداد الحالة في الميدان تدهوراً، فإن عجز المجلس عن اتخاذ إجراء سريع وجوهري يعتبره الكثيرون دليلاً على نمط من الخلل المثير للقلق. وقد استغرق المجلس ١٥ شهراً لتأييد بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) الذي تمت الموافقة عليه بتوافق الآراء في حزيران/يونيه ٢٠١٢، ويعتبر منذئذ خارطة الطريق الأكثر عقلانية للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة في سوريا.

وقد حدثت تأخيرات مماثلة في اتخاذ القرارين ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) اللذين مكّنا من تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين.

وبالرغم من أهميتهما التي لا يمكن إنكارها، فإنهما ما يزالان قاصرين عن التصدي لبعض أهم جوانب النزاع السوري. وفي حين أن العملية السياسية لا تزال متعثرة ويستمر ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان بلا هوادة، يتواصل تدفق الأسلحة إلى جميع الأطراف المتحاربة مما يؤدي إلى المزيد من العنف وعدم الاستقرار والمعاناة. وبعبارة أخرى، يستمر إضفاء الطابع العسكري على عائدات النزاع. بموجب الموافقة الضمنية أو غير الضمنية لأعضاء المجلس. كم سيستغرق مجلس الأمن لكي يتخذ موقفاً مشتركاً ضد استمرار عسكرة الأزمة؟

ونشهد في العراق أيضاً تدهوراً شديداً في الحالتين الأمنية والإنسانية، مقترنا باتساع نطاق التطرف وانتشار الأنشطة الإرهابية. وفي هذه الأزمة تذكير واضح بالعواقب التي لا يمكن التنبؤ بها المترتبة عن اتخاذ الإجراءات الأحادية الجانب، كتلك التي اتخذت في عام ٢٠٠٣. ويتعين علينا دعم العراق في جهوده الرامية إلى التغلب على الأزمة ومكافحة الإرهاب على نحو يتوافق بشكل كامل وتام مع ميثاق الأمم المتحدة.

وسرعان ما تبدد بصيص الأمل الذي برز مع استئناف المحادثات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين في تموز/

الكيفية التي يمكن أن يكون بها التفاعل تكميلياً وبناءً بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. وبقينا فإن تلك العلاقة تستحق التمتين كي يتمكن المجلس من الاستفادة بشكل أفضل من دوري المشورة والإنذار المبكر اللذين تضطلع بهما لجنة بناء السلام.

ويسرنا أن نلاحظ أيضاً أنه يمكن النظر على نحو متزايد إلى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على أنها مثالا للسلام والتنمية المستدامة والتعاون - وهي منطقة تتعاون بشكل كامل مع النظام المتعدد الأطراف للأمن الجماعي. وما تزال الحالة في هايتي - بوصفها البند الوحيد المتعلق بالمنطقة الذي ما زال مدرجا في جدول أعمال مجلس الأمن - تمضي بصورة إيجابية على النحو الذي أشار إليه عن حق التقرير السنوي للمجلس، وآخر تقرير للأمين العام (S/2014/617). ونأمل أن تتمكن - بعد عام من الآن، حين نجتمع مرة أخرى لمناقشة التقرير السنوي المقبل لمجلس الأمن - من إجراء تخفيض كبير في الوجود العسكري الدولي في ذلك البلد.

وأخيراً، أود أن أشير إلى أنه لا يمكننا مناقشة العمل الذي يؤديه مجلس الأمن دون الإشارة إلى تزايد الشعور بالإحباط بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني إزاء عدم تقديم إجابات شافية من قبل المجلس فيما يتعلق بالاستجابة لبعض الأزمات المحددة في شتّى أرجاء العالم، مثل الحالات في سوريا وأوكرانيا وفلسطين. ولا تزال مهمة إصلاح تكوين المجلس ملحة. وإذا تقرب من عام ٢٠١٥ وهو عام حاسم، تود البرازيل أن تدعو مرة أخرى الدول الأعضاء لاغتنام الفرصة التي تتيحها الذكرى السنوية السبعين لإنشاء المنظمة، كي تتمكن في نهاية المطاف من تكييف مجلس الأمن مع الوقائع الجغرافية السياسية للقرن الحادي والعشرين، ليكون هيئة أكثر شرعية وتمثيلاً وقدرة على التصدي للتحديات المعاصرة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشير بإيجاز إلى البيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا باسم فريق المساءلة والاتساق

وأود أيضاً أن أتناول مسألة العلاقة بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية، ولا سيما آليتي إحالة الحالات وإرجائها. وينبغي أن يبذل مجلس الأمن جهداً أكبر لكي يحافظ على التوازن بين التقيد بصكوك العدالة الجنائية الدولية، كالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من جهة، والاستجابة في ذات الوقت بحكمة إلى الطلبات السليمة قانوناً والتي تحظى بالدعم السياسي على نطاق أوسع، من جهة أخرى.

والبرازيل على اقتناع راسخ بأن هناك حيزاً مؤسسياً للتخفيف من حدة الاستقطاب وكفالة احترام القانون الدولي وسيادة القانون وتناول المسائل المشروعة التي تطرحها المجموعات الإقليمية. وفي ذلك السياق، فقد كان فشل مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في الموافقة على إرجاء القضايا الكينية خطأً يمكن تجنبه. وكان ممكناً أن يكون مشروع القرار - الذي لم يكن ليحول دون مواصلة الدعوى، وإنما يؤجلها فحسب - بمثابة دليل على بناء الثقة، وبذلك فهو يمثل فرصة ضائعة (انظر S/PV.7060).

وعلى الجانب الإيجابي، أود أن أشير بإيجاز إلى الحالة في غينيا - بيساو، حيث أسهم مجلس الأمن في استعادة النظام الدستوري، عن طريق العمل في شراكة مع فريق الأمم المتحدة في الميدان، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام خوسيه راموس - هورتا، وبفضل الاهتمام الوثيق من جانب لجنة بناء السلام. ونظراً لكونها صديقة وثيقة لغينيا - بيساو، تشعر البرازيل بالارتياح لعودة الشركاء الدوليين إلى الانخراط مع البلد بصورة كاملة. وقد بدا ذلك واضحاً في الاجتماعات التي عقدت في نيويورك هذا الأسبوع. ونود أن نعرب مرة أخرى عن دعمنا للجهود التي تضطلع بها السلطات الجديدة بهدف كفالة تحقيق الاستقرار والتنمية وإحراز التقدم المؤسسي وضممان الرخاء لمواطني غينيا - بيساو.

وكما ذكرت سابقاً للمجلس، بصفتي رئيس لجنة بناء السلام، فإنني أرى أن غينيا - بيساو تقدم لنا مثالا جيداً على

- حيث كانت ٢١٨ جلسة من أصل ٢٣٨ جلسة رسمية عقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير جلسة علنية.

وبالتالي، فمن الضروري أن تجسّد التقارير القادمة على نحو أفضل الإسهامات المقدمة في عمل المجلس من عموم الدول الأعضاء، بما في ذلك المناقشات المفتوحة.

ثانياً، وكما أبرزت البيانات السابقة للعديد من المتكلمين، هناك حاجة إلى أن يكون التقرير أكثر تحليلاً بدلاً من أن يكون مجرد سرد للأحداث.

ثالثاً، ينبغي تخصيص جزء من الجهود المستثمرة في التقرير للرصد والتقييم. ولا تكتمل صورة عمل المجلس دون إجراء تقييم واضح للنتائج المحققة، فضلاً عن أوجه القصور. ونشجع إدماج التقييمات الشهرية التي يُعدها الرؤساء الشهريون في التقرير السنوي.

رابعاً، بما أن قدراً كبيراً من أعمال المجلس يجري في هيئاته الفرعية، ينبغي لها أيضاً أن تقدّم تقييمات سنوية لأعمالها وينبغي أن تُدرج هذه التقييمات في التقرير السنوي للمجلس.

ترحب مصر باستمرار مناقشة أساليب عمل المجلس وستواصل الإسهام في تعزيز الشفافية وعدم الإقصاء والانفتاح والطابع الديمقراطي لعمل مجلس الأمن، بما أنه لا غنى عن ذلك بالنسبة لمصادقية المجلس في تنفيذ ولايته وكفالة فعاليته وقدرته على التصدي للتحديات الناشئة.

السيد ميندونسا إي مورا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة المكرسة حصراً للتقرير السنوي لمجلس الأمن (A/69/2).

إننا نؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل كوستاريكا بالنيابة عن فريق المساءلة والاتساق والشفافية.

إن تقديم مجلس الأمن تقريره السنوي إلى الجمعية العامة، على النحو المطلوب في ميثاق الأمم المتحدة، هو التعبير الحقيقي

والشفافية، وأن نعرب عن اهتمامنا بمواصلة النظر في بعض الاقتراحات بشأن الطريقة التي يمكن بها صياغة التقرير السنوي للمجلس وطابع محتواه، فضلاً عن الكيفية التي يمكن بها تحسين مناقشته في الجمعية العامة.

السيد أبو العطا (مصر) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أيضاً أن أشكر الممثل الدائم لرواندا على إعدادها مقدمة التقرير السنوي (A/69/2) بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن، فضلاً عن الممثل الدائم لأستراليا على عرضه التقرير.

ومثلما عهدت إلى المجلس المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، باسم جميع الدول الأعضاء، فإننا نشدد على ضرورة أن يتصرف المجلس بالنيابة عن جميع الأعضاء على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وأن يكفل إلى أقصى حد ممكن الأخذ في الاعتبار بإسهامات الأعضاء في عمليات صنع قراراته. وينبغي احترام سلطة الجمعية العامة احتراماً تاماً، عن طريق كفالة اتساق الإجراءات التي يتخذها المجلس بشكل كامل مع الميثاق.

ونرحب بعقد المناقشة بشأن تقرير مجلس الأمن بصورة مستقلة عن المسألة الكبرى المتمثلة في إصلاح مجلس الأمن، بهدف توفير المزيد من الوقت للجمعية العامة لكي تناقش عمل مجلس الأمن وتتفكر فيه.

إن مصر على يقين راسخ بأنه ينبغي أن يستند عمل مجلس الأمن إلى الشفافية والانفتاح وشمول الجميع. وعليه، ندعو إلى زيادة التفاعل بين المجلس وعموم العضوية على نطاق أوسع طوال دورة تقديم التقرير. وفي ذلك الصدد، أود التشديد على بعض النقاط.

أولاً، نحث على مواصلة تعزيز التوجه المتزايد الذي يضطلع بموجبه المجلس بجزء كبير من عمله في شكل مفتوح

تقييماتهم، وهي من مسؤولياتهم الحصرية، على الرغم من أن الكياسة والممارسة تستلزمان التشاور مع الأعضاء الآخرين في المجلس. وجمع المزيد من التقييمات الموضوعية من شأنه أن يؤدي إلى مقدمة أكثر موضوعية للتقرير، وربما حتى إلى مقدمة أقصر، إذ يمكن للمرء الاستغناء عن المعلومات المفصلة بشأن الجلسات العلنية، التي تكرر المعلومات الواردة في المرفقات والتي تتاح محاضرها للعموم. وخلاصة القول، يمكن من خلال تحسين التقييمات وضع مقدمات أكثر موضوعية.

ومستقبلاً في مناقشات الجمعية العامة المعنية بتقارير المجلس، كهذا التقرير، يمكن للمجلس أن يقترح أيضاً مجالات خاصة للنقاش يرحب فيها بالتعليقات والملاحظات، في حين لا يمنع بطبيعة الحال أي وفد من التعليق على أي موضوع يرغب فيه. ويمكن أن تكون إحدى سبل إدخال هذا التركيز في المناقشة أن يطرح أعضاء المجلس مجالات محددة متعلقة بعمل المجلس أو محتويات التقرير نفسه في الجلسة العلنية التي يعقدها المجلس في تشرين الأول/أكتوبر لاعتماد التقرير. وتقترح المذكرة الرئاسية S/2010/507 في الواقع، في الفقرة ٧٤ منها، أن يقوم أعضاء المجلس، إن كانوا يرغبون بذلك، بالتعليق في الجلسة التي يُعتمد فيها التقرير على أعمال المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، لم يتم اغتنام تلك الفرصة حتى الآن. ونأمل أن يحدث ذلك لأننا نعتقد أن مناقشة كهذه في المجلس يمكن الاستئارة بها في النقاش الجاري هنا في الجمعية العامة وتأطيره.

إن المشاورات، إلى جانب الجلسات السرية، تشكل أكثر من نصف تلك الاجتماعات. وهذا يعني أن أكثر من نصف العمل يجري القيام به خلف الأبواب المغلقة، ناهيك عن عمل الهيئات الفرعية. ونحن نفهم أن المشاورات مفيدة وأنها تستخدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك، فالشفافية أمر رئيسي في جهاز ذي تكوين مقيّد يعمل بالنيابة عن مجموع الأعضاء.

عن المساءلة. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن نستخدم هذه الجلسة لنناقش بشكل رسمي عمل مجلس الأمن والمعلومات المقدمة في التقرير، وهي عملية ينبغي أن تهدف، في رأينا، إلى تعزيز العلاقة بين الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة.

ونشكر ممثل أستراليا، رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على عرض التقرير. وكما نرى، فإن العرض في حد ذاته فرصة أخرى لتعزيز التأكيد على الجوانب الرئيسية لعمل المجلس وإلقاء الضوء على الإنجازات الرئيسية له وجوانب القصور فيها. ومستقبلاً، يمكننا أن نستخدم أيضاً عرض التقرير كوسيلة لتشجيع هذه المناقشة للتركيز على جوانب مختارة تتصل بعمل المجلس أو بمجالات معينة واردة في التقرير.

وكما ذكرنا مؤخراً في تلك المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن أساليب العمل (انظر S/PV.7285)، فإن التقارير السنوية تخدم غرضين هما: توفير السجلات الإحصائية وتقديم المعلومات. وليس المقصود قراءة قدر كبير من التقرير بل الاسترشاد به. وهو الجزء الذي يتضمّن بيانات إحصائية للسجل التاريخي وللرجوع إليها مستقبلاً. وينبغي أن يكون الجزء الآخر، الذي هو أساساً المقدمة، حافلاً بالمعلومات. وهذا مجال ما زال يتعين القيام بالكثير من العمل فيه. ونرى أنه من خلال تقديم تقييمات شهرية حافلة بالمعلومات بقدر أكبر، ولا سيما بخصوص الاجتماعات التي تعقد خلال المشاورات، يمكن إجراء تحسينات كبيرة في ذلك الجزء.

وفي الواقع، ينبغي أن تسعى التقييمات الشهرية بوجه خاص إلى إبراز التطورات التي حدثت خلال المشاورات. وبالتالي، سنحصل على صورة أوضح للصعوبات التي ووجهت والدافع وراء أي إجراءات تم اتخاذها أو أسباب الإحجام عن العمل من جانب المجلس. وينبغي أن يتم ذلك دون الكشف عن العناصر التي من المفهوم أنها سرية. ولذلك السبب، نؤمن بأنه ينبغي إعطاء الرؤساء الشهرين الحيز اللازم لكتابة

أن التهديد كان يلوح في الأفق منذ بعض الوقت. ولذلك، نشجع المجلس على تكريس المزيد من الوقت لاستكشاف التهديدات المحتملة والتحديات الجديدة باستخدام الأدوات المناسبة، مثل اجتماعات استكشاف الآفاق، في أي إطار غير رسمي يخدم هذا الغرض بالشكل الأفضل، وأيضاً باستخدام الهيئات الفرعية ذات الصلة لهذه الغاية.

ونوه بعمل الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، على النحو المبين في التقرير، ونشيد بإطلاق الموقع الشبكي المفيد للغاية بما يحتويه من المواد ذات الصلة بعمله. ونرحب أيضاً بالمعلومات الواردة في التقرير عن عمل الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، الذي نشيد به لعقده جلسات باب المشاركة فيها مفتوحاً أمام الجهات الفاعلة ذات الصلة والدول المهتمة المساهمة بقوات. ونعتقد أن المجلس سيستفيد من مناقشة تقارير الأفرقة العاملة بمزيد من التعمق.

ونلاحظ أيضاً أن المجلس لجأ، في بعض الحالات، إلى الحوارات التفاعلية، على النحو الوارد في مقدمة التقرير. وفي حين نشجع على استخدام تلك الأداة، التي تفتح آفاقاً جديدة لكي يثري المجلس حوارها، فإننا سنرحب بمزيد من المعلومات عن هذه الاجتماعات. ومن الناحية الأخرى، لا يرد في التقرير أي ذكر للاجتماعات وفق صيغة آريا، ونحن نعتقد أنها تستحق الذكر، لأهميتها كاجتماعات مفتوحة غير رسمية تتسم بالمرونة وبأهمية المواضيع التي تغطيها على حد سواء. من شأن هذه المعلومات أن تعطينا فكرة أفضل عن شواغل أعضاء المجلس، ومن شأنها أن تسلط الضوء على الجوانب الهامة المتعلقة بنشاط المجلس.

أخيراً، أود مرة أخرى أن أشيد بالمجلس على عمله بشأن تحسين أساليب عمله، ولا سيما من خلال الجهود التي يبذلها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، تحت القيادة القديرة للأرجنتين. ونرحب بإيراد مزيد من المعلومات في التقرير بشأن هذا المجال الهام. لقد

ونشيد بالمجلس على الجهود الرامية إلى عقد مزيد من الجلسات العلنية في السنوات الأخيرة. لقد باتت الإحاطات الإعلامية العامة الآن أكثر تواتراً - أو بالأحرى أصبحت هذه الصيغة الآن هي القاعدة لجلسات الإحاطة. ولكن نود أن نقترح، كخطوة تالية، أن تتطور جلسات الإحاطة على نحو مفيد إلى صيغة المناقشات لأن من المهم أن يتمكن أعضاء المجلس من التحدث علناً وتسجيلاً للموقف بعد مداخلة مقدم الإحاطة. وذلك لن يمنع المجلس من عقد مشاورات لاحقة، عند الاقتضاء، لأسباب تتعلق بالسرية بشأن جوانب معينة، وإعداد القرارات التالية وما إلى ذلك. ولكن هذا النهج من شأنه بالتأكيد أن يقلل من الوقت وربما من عدد المشاورات، ويسهم بالتالي في زيادة الشفافية والمساءلة.

ونرحب أيضاً بالجهود الأخيرة للمجلس، التي نأمل أن تصبح اتجاهات راسخاً، لتعزيز التفاعل خلال المشاورات تمثيلاً مع المذكرة الرئاسية S/2012/402. ونحن على ثقة بأن هذه الجهود ستؤتي ثمارها من حيث توفير الوقت الذي يمكن أن يُستخدم في أنشطة أخرى هامة للمجلس، مثل منع نشوب النزاعات.

وفيما نتطرق إلى منع نشوب النزاعات، نرحب بأن التقرير يشير إلى الممارسة الحديثة العهد فيما يتعلق باستكشاف الآفاق. ونحن نعتقد أن ذلك يمثل تطوراً جديراً بالثناء، ينعكس في تقرير هذا العام. وهناك توافق واسع في الآراء حول أهمية الوقاية في صون السلام والأمن الدوليين. ومن هنا تبرز الحاجة إلى إبقاء المجلس على علم بالإشارات المبكرة المتصلة بالحالات التي تهدد بأن تصبح صراعات، فضلاً عن التحديات الجديدة التي قد تهدد السلام والأمن الدوليين أو يكون لها أثر خطير عليهما، من قبيل الاتجار غير المشروع بالأشخاص أو المخدرات أو الأسلحة وانتشار الأوبئة أو تغير المناخ. وقد شاهدنا كيف كان رد فعل المجلس إزاء تفشي الإيبولا، على الرغم من

أن الاتفاق على التقرير استغرق أقصر فترة زمنية مقارنة مع أي من التقارير السنوية الموضوعية لمجلس الأمن. أما بعد وكما ذكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية، متكلما بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، فإننا نأمل أن ينظر مجلس الأمن في المستقبل في تحسين تقاريره السنوية عن طريق إدراج فرع مخصص لتقييم فعاليته خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع توصيات عملية بشأن الكيفية التي يمكن له أن يعمل بها على نحو أفضل وأسرع لدى صونه للسلم والأمن الدوليين.

لقد سلط رئيس مجلس الأمن الضوء، أثناء عرضه للتقرير، على أنشطة المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك الجلسات والبيانات الرئاسية، التي زادت زيادة كبيرة مقارنة مع التقرير السنوي للعام الماضي (A/68/2). في الواقع، لقد شهد العالم خلال الفترة قيد الاستعراض، نشوبا للتزاعات أو تصاعدا لها بشكل لم يسبق له مثيل. في أفريقيا، شهدنا نزاعات في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا. وفي الشرق الأوسط، نأسف للتزاعات في غزة واليمن وسوريا والعراق، ولظهور منظمة إرهابية همجية، الدولة الإسلامية في العراق والشام. وفي أوروبا، ذكرتنا الأزمة في أوكرانيا أنه بعد مرور ١٠٠ سنة على بدء الحرب العالمية الأولى، فإن القارة ليست بمنأى عن السقوط من جديد في برائن نزاع إقليمي.

غير أن مجلس الأمن اضطلع، في معظم تلك الحالات، بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين واعتمد عددا من القرارات الرامية إلى التصدي للتزاعات. ومن خلال تلك القرارات، نشر بعثات لحفظ السلام تتمتع بولايات قوية، مثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وقام بتعزيز بعثات أخرى، مثل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في

اعتمد مجلس الأمن مؤخرًا، على سبيل المثال، مذكرة هامة بشأن القائمين على الصياغة (S/2014/268)، تهدف إلى تعزيز مشاركة أعضاء المجلس وإدماجهم في عملية صنع القرار. إنها تمثل إنجازًا لم ينعكس بعد بشكل كامل في ممارسة مجلس الأمن، بما في ذلك من خلال إنشاء قائمين مشاركين على الصياغة، وهو أمر ينبغي تشجيعه. ونأمل أن يتضمن التقرير المقبل مؤشرات بشأن القائمين على الصياغة، فضلًا عن معلومات تمكننا من تحسين الفهم لكيفية تطور الممارسة.

وفي الختام، أمل أن يجد مجلس الأمن ملاحظات ومدخلات عموم الأعضاء اليوم مفيدة. نحن نقدر حقيقة أن رئيس المجلس اغتنم الفرصة التي أتاحتها المذكرة الرئاسية S/2012/922 ونأمل أن يوافي أعضاء المجلس بتقرير عن المقترحات والملاحظات ذات الصلة التي أثرت أثناء هذه المناقشة.

السيد ندوهونغيريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة أمام رواندا للمشاركة في هذه المناقشة العامة للجمعية العامة. وأود أيضا أن أشكر السيد غاري كوينلان، الممثل الدائم لأستراليا والرئيس الحالي لمجلس الأمن، على تقديمه التقرير السنوي للمجلس، الوارد في الوثيقة A/69/2، الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٣ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤.

وكما ذكر السفير كوينلان، أعدت رواندا التقرير بصفتها رئيس المجلس لشهر تموز/يوليه ٢٠١٤. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكرر الإعراب عن امتناننا إلى جميع أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيمة في التقرير وإلى شعبة شؤون مجلس الأمن على ما قدمته من مساعدة. استرشدت رواندا أثناء عملية الصياغة بالحاجة إلى ضمان أن يكون التقرير متاحا في أقرب وقت ممكن لإتاحة المجال لاعتماده في المجلس في الوقت المناسب (انظر S/PV.7283 و S/2014/750) وإتاحة عقد مناقشة في الجمعية العامة في الوقت المناسب. وبالتالي، سجل

السياق، من المؤسف أن الذين ارتكبوا الأعمال التي يعجز عنها الوصف في رواندا منذ ٢٠ عاما ما زالوا نشطين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يواصلون ارتكاب الفظائع الجماعية، في حين أن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي واحدة من أكبر بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، غير قادرة على تحييدهم على الرغم من الصياغة الواضحة للقرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣). وإذ يقترب بسرعة الموعد النهائي المحدد في ٢ كانون الثاني/يناير لتزع السلاح الطوعي لما يسمى بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، نأمل أن تتخذ البعثة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الإجراءات المناسبة لتحديد تلك المنظمة التي ترتكب أعمال الإبادة الجماعية وفق أحكام القرارين ٢٠٩٨ (٢٠١٣) و ٢١٤٧ (٢٠١٤).

قبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى تزايد تعقيد عمليات حفظ السلام، التي تواجه اليوم أساسا حالات ليس فيها سلام لتحفظه. لقد قدمت رواندا، بصفتها واحدة من أكبر البلدان المساهمة بقوات ويجدوها الاقتناع بأن حفظ السلام الفعال يتطلب شراكات إقليمية وتمويلا مستداما، مشروع قرار، في ٢٨ تموز/يوليه، بشأن حفظ السلام تم اعتماده بالإجماع بوصفه القرار ٢١٦٧ (٢٠١٤).

وإذ نتطلع إلى توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، نشدد على ضرورة قيام بعثات حفظ السلام بتحسين تنفيذ الواجب المناط بها لحماية المدنيين، بما في ذلك ضد العنف الجنسي والجنساني، وذلك من أجل تحمل مسؤوليتنا الجماعية عن منع وقوع الفظائع الجماعية. والأهم من ذلك أن رواندا ما فتئت تعتقد أن أفضل السبل لتحقيق الحماية ت هو منع نشوب النزاعات وذلك بمعالجة أسبابها الجذرية، وتعزيز بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع وتعزيز الدبلوماسية الوقائية وفقا لأحكام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. لذلك

جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وفيما يتعلق بسوريا، اعتمد المجلس ثلاثة قرارات هامة - القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) المتعلق بتدمير برنامج الأسلحة الكيميائية السوري، والقرارين ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) بشأن الحالة الإنسانية في ذلك البلد. وفيما يتعلق بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، كان المجلس نشطا أيضا، حيث عقد اجتماع قمة في أيلول/سبتمبر بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ترأسه الرئيس باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة، (انظر S/PV.7272)، واعتمد القرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤).

غير أن رواندا تأسف لحقيقة أن مجلس الأمن، بسبب الانقسامات العميقة فيما بين الأعضاء الخمسة الدائمين، ما برح في مأزق بشأن أزمات هامة، مثل النزاعات في سوريا وأوكرانيا والأراضي الفلسطينية، التي تنطوي جميعا على احتمالات كبيرة للتصعيد على الصعيد الإقليمي. وندعو الأعضاء الخمسة الدائمين إلى أن يضعوا في اعتبارهم المسؤولية الفريدة التي أناطها بهم ميثاق الأمم المتحدة وإلى كفالة أن تسترشد قراراتهم دائما بالمسعى الرامي إلى إيجاد حلول مستدامة للنزاعات لا بمصالحهم الجغرافية - الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، تود رواندا أن تؤكد مجددا دعمها للمقترح الفرنسي لوضع مدونة لقواعد السلوك للأعضاء الخمسة الدائمين تقتضي منهم الاتفاق على الامتناع عن استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية.

في ١٦ نيسان/أبريل، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١٥٠ (٢٠١٤)، الذي قدمته رواندا بمناسبة إحياء الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية ضد التوتسي. ويدعو قرار المجلس هذا، وهو الأول من نوعه بشأن منع الإبادة الجماعية، الدول إلى تجديد التزامها بمنع الإبادة الجماعية ومكافحتها، وأكد من جديد مسؤوليتنا الجماعية عن الحماية. وفي هذا

ويتزايد عدد القرارات التي يتخذها المجلس، ونود أن نشجع المجلس على إضافة خطة تنفيذ كاملة خلال كل دورة يمكن استعراضها بانتظام في مناسبات مثل اليوم. تضاف بنود جديدة إلى جدول أعمال المجلس، ومع ذلك لا يتم حذف أية بنود من جدول أعماله. مع مراعاة مسؤوليات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، نعتقد أن المجلس يحتاج أيضا إلى أن يتناول بانتظام المسائل التي لها آثار أمنية محتملة، مثل المسائل المتعلقة بشبكات الأمن البشري، وانعدام الأمن الغذائي أو الصحة العامة.

وينبغي أن نضع في اعتبارنا أن القرارات التي يتخذها المجلس تؤثر علينا جميعا. إن ميزة عضوية مجلس الأمن تأتي أيضا مع مسؤولية بذل قصارى الجهود من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى التزام طوعي بعدم استخدام حق النقض في الحالات التي تنطوي على فظائع. كما نود أن نرى المزيد من الشفافية في إعداد التقرير السنوي بشأن أعمال مجلس الأمن، الذي يعد بمثابة مصدر معلومات بشأن عمل المجلس والأخطار الرئيسية التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ولا يجسد التقرير دائما بشكل كامل العملية التي أفضت إلى اتخاذ قرارات معينة أو منع تمريرها. ينبغي لمجلس الأمن أن يمكن جميع الدول الأعضاء من الحصول على المعلومات ذات الصلة والمشاركة بشكل له مغزى في أعماله.

وترحب سلوفينيا بالتحسينات في بعض أساليب عمل المجلس، مثل الاجتماعات بصيغة آريا والإحاطات الإعلامية العلنية وجلسات الاختتام. ونعتقد أن التقرير ينبغي أن يجسد أيضا الآراء والأفكار المقدمة من الدول غير الأعضاء في المناقشات المفتوحة والمناقشات الأخرى. لقد أصبحت بالفعل تلك المناقشات، التي تتيح التفاعل بين جميع أعضاء الأمم المتحدة، أداة هامة لتحقيق المزيد من الشفافية والاتساق من جانب المجلس. ولذلك ينبغي أن تكون محاضر تلك المناقشات جزءا من التقرير.

نحث مجلس الأمن على التحول من ثقافة الإدارة اليومية للأزمات إلى ثقافة منع نشوب النزاعات بطريقة فعالة.

أود أن أختتم، سيدي، بالتأكيد على موقف رواندا بشأن إصلاح مجلس الأمن. وبوصفنا عضوا في المجموعة الأفريقية ومجموعة بلدان L69 ونظرنا إلى خبرتنا في المجلس التي دامت عامين، نعتقد اليوم أكثر من أي وقت مضى أنه ينبغي توسيع عضوية المجلس في الفئتين، بنفس الحقوق والامتيازات، بما في ذلك حق النقض ما دام قائما. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان أن يواصل مجلس الأمن تحسين أساليب عمله مع التركيز على الشفافية والفعالية والتراهة. وستواصل رواندا العمل من أجل تحقيق ذلك الهدف في مجلس الأمن وخارجه.

السيد لوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي، على تنظيم المناقشة السنوية بشأن تقرير مجلس الأمن (A/69/2). كما أود أن أكرر الإعراب عن تقديري لممثل أستراليا على عرض التقرير على الجمعية العامة، ولبعثة رواندا على إعداد تقرير هذا العام.

سلوفينيا عضو في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، وبالتالي، تؤيد البيان الذي أدلت به كوستاريكا باسم الفريق. وأود أن أضيف بعض الأفكار بصفتي الوطنية.

ندرك المواضيع والعلاقات المعقدة للغاية التي حاول مجلس الأمن معالجتها والتخفيف من حدتها خلال الفترة قيد الاستعراض. ونحن ممتنون للجهود المتفانية التي بذلتها دوله الأعضاء. من ناحية أخرى، نأسف أيضا أنه في بعض الحالات لم يتمكن المجلس من الاضطلاع بمهامه - لم يتمكن من القيام بمهامه على الإطلاق. ينبغي أن يستند مجلس الأمن على إجراءات الشفافية والمساءلة والاتساق التي ينبغي أن تعالج شواغل المجتمع الدولي بأسره وينبغي أن يشارك فيها جميع أعضاء الأمم المتحدة.

الصارخة إلى المزيد من تطوير نهج شامل ومنسق تتوفر له الموارد إزاء تعزيز السلام من بداية نشوب النزاعات.

وباستعراض حالات النزاع التي تناولها المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سيكون من الصعب القول بأن جهود سلام شاملة ومتكاملة ومزودة بموارد كافية، بمشاركة نشطة من الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، قد ترسخت. ومن الواضح أن العوامل المسببة للنزاع مختلفة، وبناء السلام مسعى طويل الأجل. بيد أنه لا بد من مواصلة العمل بلا كلل وتعزيز الملكية الوطنية. كما تود إندونيسيا تسليط الضوء على قلقها البالغ إزاء بعض المسائل وحالات تقاعس المجلس. إن عدم تناول المجلس على نحو مجد للحالة في فلسطين ووالحالة في سوريا ليس مضرا للغاية للسلام والأمن الدوليين والإقليميين فحسب، بل ويتعارض مع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، مما يقوض بشكل خطير مصداقية مجلس الأمن ونواياه.

وإذ نكرر ما قاله آخرون، كنا نفضل تقريراً تحليلياً بدرجة أكبر يبين بإيجاز العوامل التي أدت بالمجلس إلى اتخاذ قرارات بشأن مسائل معينة بطريقة معينة. وخاصة، حينما لا يتخذ المجلس أي إجراءات جوهرية بشأن حالة تهدد سلام وأمن بلد ما أو شعب ما ووقعت فيه خسائر في الأرواح، من الأهمية بمكان أن يكون لجميع الدول الأعضاء، التي كلفت المجلس بالتصرف بالنيابة عنها من أجل صون السلم والأمن الدوليين، معرفة كاملة بالأسباب التي لم تمكن المجلس من اتخاذ إجراءات. كما نؤيد تعميم سجل لحق النقض يتضمن تفاصيل الأساس المنطقي المحدد لاستخدامه على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وإذ نسلم بأنه في بعض الأحيان يمكن للديناميات على أرض الواقع في النزاعات أن تجعل أفضل قرارات المجلس غير فعالة، فإن تقييمنا صريحاً في التقرير السنوي للعوائق التي تعترض

في الختام، أود أن أقول إن سلوفينيا ستواصل الإسهام في أعمال المجلس، بما في ذلك هدفه الرئيسي المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، وسنظل نشارك في الحوار القيم فيما بين الدول الأعضاء.

السيد إزنومو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة الهامة.

ومن خلال السفير غاري كوينلان، أود أيضاً أن أشكر أستراليا، بوصفها الرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عرض تقرير المجلس (A/69/2) للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٣ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤. وتوجه بالشكر أيضاً إلى رواندا على إعداد التقرير.

وتؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

وكما يشير التقرير، فإن الحالة في سوريا وفلسطين وليبيا واليمن ومالي والصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، وجنوب السودان وبعض المناطق الأخرى تتطلب استجابة فعالة من جانب المجلس. لا يوجد أدنى شك في أن المجلس قد حاول التصدي للتحديات بالاضطلاع ببعثات السلام وغيرها من التدابير الدبلوماسية، بما في ذلك عمليات حفظ السلام وعمل لجان الجزاءات. وتم إصدار ما مجموعه ٥١ قراراً و ٢١ بياناً رئاسياً خلال الفترة قيد الاستعراض، وتم إنشاء بعثتين جديدتين.

وتشيد إندونيسيا بمجلس الأمن لما بذله من جهود، فضلاً عن عقد مناقشات مفتوحة هامة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، والمرأة والسلام والأمن، وحماية المدنيين، وبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع والتعاون مع المنظمات الإقليمية، من بين أمور أخرى. وفي حين أن تلك المناقشات ساعدت على تعزيز الأطر المعيارية العالمية، فإنها أبرزت أيضاً الحاجة

يعتقد وفد بلدي أن تعزيز الشفافية في أعمال مجلس الأمن، وكذلك في تفاعله مع غير الأعضاء بالمجلس والهيئات باسم الأهمية لبناء ثقة أكبر في المؤسسة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. إن حماية حياة الإنسان هي أكبر مسؤولية وأهم أولوية، أوكلت إلينا بوصفنا مجتمعاً دولياً، وتنفيذ مجلس الأمن لتلك الولاية ينبغي أن يكون واضحاً ومفهوماً لنا جميعاً. ولتحقيق ذلك الهدف، نحث المجلس على أنه ينبغي أن يعقد في الأحوال الطبيعية جلسات علنية، وينبغي الاحتفاظ بمحاضر تفصيلية ونشرها حتى بالنسبة للجلسات المغلقة. وعلاوة على ذلك، ينبغي لمشاركة الأعضاء الأوسع نطاقاً أن تكون عملية مستمرة من البداية حتى يتم تنفيذ القرار، لأن ذلك من شأنه أن يمنح أصحاب المصلحة المزيد من الإسهام في عمليات صنع القرار ويمكنهم من المساهمة بشكل أكبر في أعمال المجلس.

ويلخص التقرير السنوي الأنشطة السابقة التي اضطلع بها المجلس، ويقدم لنا غير الأعضاء لمحة عامة عن المجالات ذات الأولوية للمجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولكن مناقشة اليوم ليست مجرد فرصة لتقييم التقرير أو مناقشته فحسب؛ لكنها فرصة أوسع نطاقاً لتحديد المسائل التي نعتبرها جزءاً هاماً من أعمال المجلس. وإذ نضع ذلك في الاعتبار، سأركز على مسألة متابعة إحالات مجلس الأمن إلى المحكمة الجنائية الدولية. يرتبط مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية، أولاً وقبل كل شيء، من خلال شواغلها المشتركة إزاء الجرائم التي تهدد سلام العالم وأمنه ورفاهه. والمحكمة متاحة لدولها الأطراف وللمجلس، الذي لديه سلطة إحالة الحالات إلى المحكمة التي لا تدخل بخلاف ذلك في إطار الولاية القضائية للمحكمة. كلما كان هناك دليل على ارتكاب جرائم وحشية مع الإفلات من العقاب، ينبغي للمجلس إحالة الحالة إلى المحكمة. بيد أنه ينبغي للمجلس أن يقوم بذلك بطريقة تمكن المحكمة بشكل كامل من الاضطلاع بولايتها وأن يدعم المحكمة في تحقيقها وملاحقتها القضائية التي تهدف إلى كفالة المساءلة.

تسوية النزاع سيوضح العناصر المسؤولة عن ذلك للجميع. كما سيساعد ذلك في أن يضع عبئاً أكبر على البلدان الأكثر صلة بالموضوع، لا سيما، لكي تضطلع بدور أكثر مسؤولية في المساعدة على تجاوز العقبات وتمهيد الطريق أمام إحلال السلام. ومجلس أمن أكثر تواملاً، يتقاسم بشكل صريح الأسس المنطقية لعملية صنع القرار، ويتشاور بجرية أكبر مع البلدان المضيفة لعمليات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في عمليات حفظ السلام، وكذلك مع أعضاء الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، سيحسن شعور الجميع بملكية قرارات المجلس.

وستواصل إندونيسيا من جانبها الاضطلاع بدورها في دعم الجهود المبذولة لجعل المجلس أكثر استجابة ويمكن الوصول إليه بشكل متزايد وأكثر فعالية في نزاع فتيل الأعمال القتالية في الوقت المناسب، وفي تعزيز السلام المستدام والرفاه، مع احترام القواعد المقررة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

السيد كولغا (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر البعثة الرواندية على إعداد التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/69/2) والبعثة الأسترالية على عرضها التقرير. كما أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن التقرير. وحقيقة إجراء هذه المناقشة في الجمعية العامة هامة للغاية لتعزيز الشفافية وإشراك عضوية الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً في المسائل التي يناقشها المجلس. كما أود أن أشكركم على عقد هذه المناقشة بشكل منفصل عن البند ١١٩ من جدول الأعمال بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، وبالتالي تمكين الدول الأعضاء من المساهمة بشكل أفضل في مناقشة البندين.

تؤيد إستونيا، بوصفها عضواً في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل كوستاريكا باسم فريق المساءلة والاتساق والشفافية.

تعيين الأمين العام المقبل للأمم المتحدة في عام ٢٠١٦. نود أن نكرر الدعوات إلى مزيد من الشفافية والمشاركة الأكبر من جانب الجمعية العامة في عملية التعيين، نظراً لأن الأمين العام يمثل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتتطلب زيادة شفافية العملية توسيع نطاق المشاورات خارج إطار الأعضاء الدائمين في المجلس، ومراعاة آراء جميع الدول الأعضاء المهتمة بالأمر.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أننا نرى أنه ينبغي بذل الجهود الرامية إلى تحقيق الشفافية على نحو أكثر اتساقاً، وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لتزويد الدول غير الأعضاء في المجلس والمحكمة الجنائية الدولية بتعليقات المجلس، سواء كان ذلك في شكل عقد جلسات مفتوحة، أو الرد على الرسائل الموجهة إلى المجلس.

ولا يمكن لنا، نحن المجتمع الدولي، تحسين تقييم أفضل السبل للمساهمة في شرعية وفعالية مجلس الأمن إلا من خلال تلك التعقيبات

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن التقدير للسفير غاري كوينلان، الممثل الدائم لأستراليا، التي تتولى رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، على عرض التقرير السنوي المقدم من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، على النحو الوارد في الوثيقة A/69/2. كما تود ماليزيا أن تثنى على وفد رواندا، الذي أشرف على إعداد هذا التقرير أثناء رئاسته لمجلس الأمن في تموز/يوليه.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وفي السياق الإجمالي، تود ماليزيا أن تسجل تأييدها لقراركم، سيدي، بفصل نظر الجمعية العامة في التقرير

يجب أن يتخذ المجلس إجراءات لكفالة عدم وجود أي شك فيما يتعلق بالدعم الذي يقدمه المجلس والأمم المتحدة للمحكمة في الوفاء بولاياتها. والتقارير المقدمة من مكتب المدعي العام، وفقاً للقرارين ١٥٩٣ (٢٠٠٥) و ١٩٧٠ (٢٠١١)، ينبغي أن تؤدي إلى إعادة تأكيد مسؤوليته عن دعم المحكمة وتقديره لأعمالها. ويجب تنفيذ تدابير المتابعة بعزم وإصرار، من أجل كفالة تنفيذ قرارات المحكمة، بما في ذلك أوامر إلقاء القبض الصادرة. وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن إحالة المجلس للحالات ضرورية، نظراً للمحدودية ولاية المحكمة في ظل غياب التصديق.

لقد منع الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن محاولات عدة لاعتماد قرارات كجزء من استجابة دولية فعالة لضمان مساءلة مرتكبي الجرائم الوحشية. وفي أحيان كثيرة، أثبت لنا التاريخ مدى إساءة استخدام ميزة حق النقض الفريدة، أو حتى مجرد التهديد باستخدامه، الأمر الذي يجعل مجلس الأمن عاجزاً وسلبياً على هامش الحالات التي تمس الحاجة إليه فيها. في ميثاق الأمم المتحدة يمنح الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن سلطة كبيرة، لكنهم يتحملون أيضاً قدراً كبيراً من المسؤولية عن استخدام تلك السلطة بطريقة مسؤولة. اليوم، نعلم أن التقاعس هو أكبر تحدٍ لصون السلام واستعادته، وأن ذلك التقاعس سيكفل تبديد شرعية المجلس ومصداقيته على نحو سريع. لذلك، يسعدنا أن نرحب وندعم الاقتراح الفرنسي بوضع مدونة لقواعد السلوك بشأن التقييد الطوعي لاستخدام حق النقض في الحالات التي تنطوي على الجرائم الفظيعة، ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن تلك الخطوة من شأنها أن تساعد مجلس الأمن على الوفاء بولاياته. وإضافة إلى ذلك، عقد الإحاطات الإعلامية لاستكشاف الآفاق واجتماعات صيغة آريا سيؤدي إلى زيادة الفعالية الوقائية لأعمال المجلس.

وفيما يتعلق بالمواضيع المقبلة في جدول أعمال مجلس الأمن، أود أن أعنتم هذه الفرصة لتسليط الضوء على مسألة

وفي ذلك الصدد، تشجع ماليزيا المجلس على مواصلة النظر في نهج جديدة، وبوصفها عضواً جديداً، فهي على استعداد للإسهام في تحريك المناقشة إلى الأمام.

ويشجع ماليزيا أن تلاحظ أن الدعوات لزيادة الشفافية والاتساق والمساءلة من جانب عموم أعضاء المجلس، قد تم، إلى حد معين، تنفيذها أو أخذها في الاعتبار من جانب المجلس. وهي تتجسد، ضمن جملة أمور، في مختلف المذكرات التي أصدرتها رئاسة المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وبالإضافة إلى ذلك، تشعر ماليزيا بالتشجيع إزاء التدابير التي اتخذها أعضاء المجلس نحو زيادة إمكانية الاستفادة من عمله وجعله أكثر شفافية، بما في ذلك من خلال زيادة استخدام اجتماعات صيغة آريا، وكذلك المزيد من الإحاطات الإعلامية المنتظمة والمفتوحة من المستشارين الخاصين المعيّنين أو الممثلين والمقررين والمسؤولين الآخرين رفيعي المستوى في وكالات الأمم المتحدة، من بين خطوات أخرى. ومع ذلك، يمكن عمل المزيد في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، تلاحظ ماليزيا أنه على مدى السنوات منذ اعتماد المجلس للمذكرة الرئاسية S/2002/199، فقد تزايدت مقدمة التقرير السنوي بشكل ملحوظ من حيث الطول. فمثلاً، يبلغ عدد صفحات المقدمة في الصيغة الحالية للتقرير ٦٣ صفحة، وهو أطول قليلاً من مقدمة التقرير للسنة الماضية. وتعتقد ماليزيا أنه ينبغي للمجلس أن يتناول الدعوة إلى أن يكون التقرير السنوي أيسر منالاً وأكثر إيجازاً، والمحافظة في الوقت نفسه على شموليته. وفي هذا الصدد، قد يرغب المجلس في النظر في معاودة بحث بعض العناصر، بما في ذلك شكل التقرير وهيكله، من بين أمور أخرى.

وتماشياً مع القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة، بما في ذلك القرار ٣٠٧/٦٨، تعتقد ماليزيا أن العملية التحضيرية للتقارير السنوية المقبلة للمجلس يمكن أن تستفيد أيضاً من المشاورات مع عموم أعضاء الأمم المتحدة. وفي

السنوي للمجلس عن مسألة إصلاح مجلس الأمن. ولا تزال ماليزيا تعتقد بأن هذه الخطوة ستتيح المزيد من التركيز في المناقشة وتبادل الآراء.

ولا تزال ماليزيا تعتقد، بوصفها عضواً جديداً في مجلس الأمن، بأنه لا يزال هناك مجال كبير للتحسين فيما يتعلق بالعلاقة بين المجلس والأجهزة الرئيسية الأخرى للمنظمة، ولا سيما الجمعية العامة. وتعتقد ماليزيا كذلك أن ميثاق الأمم المتحدة يحدد بوضوح نطاق وأدوار ومسؤوليات الأجهزة الرئيسية، وأنه ينبغي على كل جهاز أن يولي الاحترام الواجب للولاية القضائية والأدوار والمسؤوليات للأجهزة الأخرى. وبالرغم من ذلك، ينبغي ألا يعني هذا أن عمل الأجهزة الرئيسية يتعارض؛ بدلا من ذلك، ينبغي أن يكون هناك تنسيق وتفاهم أفضل بين الأجهزة الرئيسية بغية الإسهام بفعالية في أعمال الأمم المتحدة ككل. وتعتزم ماليزيا العمل بشكل وثيق، خلال فترة عضويتها في المجلس، مع أعضاء المجلس الآخرين، وكذلك مع الشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين، من أجل تحقيق هذه الغاية.

وتنوه ماليزيا بالأنشطة والمبادرات والقرارات التي اتخذها مجلس الأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما هو مبين في التقرير المعروض علينا. وترى ماليزيا أن المجلس قد اتخذ عدداً من القرارات الهامة بشأن عدد من المسائل والحالات الرئيسية التي شكلت، ولا تزال تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وفي ضوء ما سبق فإن المجلس لا يزال مشلولاً إزاء عدد من المسائل الرئيسية، بما في ذلك الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. وتلاحظ ماليزيا أنه على الرغم من أن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ظل منذ فترة طويلة مدرجاً على جدول أعمال المجلس، وأن المجلس ييقي هذه المسألة قيد النظر، بما في ذلك من خلال المناقشات المفتوحة الفصلية المقررة، فإنه يمكن القول بأن أثر هذه الحقيقة كان ضئيلاً فيما يتعلق بحل النزاع نفسه.

أفريقيا، التي أحرزت تقدما ملحوظا صوب تحقيق الاستقرار منذ الصراعات الضارية والأزمات المتلاحقة في التسعينات، تواجه مجموعة من التهديدات الأمنية المتزايدة. وما زالت الجهود المبذولة لإحلال السلام والتنمية، تواجه العديد من المشاكل والتحديات، وأن من المهم الاستجابة لها بصورة جماعية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

إن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وانعدام الأمن الغذائي وتطرف الشباب والاندلاع المفاجيء للأوبئة والخوف الناجم عن الإرهاب والتطرف العنيف، هي جميعها أهوال يعزز بعضها بعضا في مؤسسات الدولة الهشة وفي المجتمعات المتداعية. وفي هذا الصدد، فإن منطقة الساحل وغرب أفريقيا هما مثالان رئيسيان على الصلات الوثيقة بين المشاكل الأمنية، بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وعواقبها المرتبطة بالتنمية، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي والأزمات الصحية وانعدام الفرص الاقتصادية.

وقد أدركت المملكة المغربية في وقت مبكر المخاطر التي تهدد منطقة الساحل، ويساورها القلق جراء الروابط المتزايدة التي تم تحديدها بين الإرهاب والاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر والهجمات ضد المدنيين الأبرياء، والعاملين في المجال الإنساني، وحتى موظفي الأمم المتحدة. ونبه المغرب المجتمع الدولي إلى هذا التهديد، ودعا إلى تحمل مسؤولياته واتخاذ إجراءات وقائية متضافرة ضد تلك الآفات واحتواء آثارها السلبية الواضحة بالفعل.

إن بلدي مقتنع بأننا لن نتغلب أبدا على انعدام الأمن والاستقرار من دون معالجة الأسباب الكامنة للفقر والامية وانعدام الآفاق المستقبلية، وخاصة بالنسبة للشباب. ولذلك، عملنا على حث دول منطقة الساحل والمغرب العربي على العمل معا ضد تلك التحديات المعقدة والمتراطة. وتحقيقا لهذه الغاية، كانت المملكة المغربية، خلال عضويتها في مجلس

الختام، تود ماليزيا أن تؤكد على الحاجة إلى تفاعل أوثق وتعاون أفضل بين مجلس الأمن والجمعية العامة، بهدف ضمان فعالية منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في سياق صون السلام والأمن الدوليين.

وكخطوة أولى باتجاه تحقيق تلك الغاية، ترحب ماليزيا بجميع المبادرات الرامية إلى جعل التقرير السنوي للمجلس من الموارد الأكثر فائدة وقيمة، وتأييدها.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بداية أن أشكر السفير غاري كوينلان على عرضه تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة (A/69/2). كما أود أن أشيد بالروح المهنية المتفانية للوفد الرواندي، الذي أخذ على عاتقه صياغة مقدمة التقرير هذه السنة. وبالإضافة نوعية التقرير وشمولية محتوياته الكبيرة، فإنه أيضا أداة مفيدة لتقييم أنشطة تلك الهيئة، وهو يعكس المسؤولية الجسيمة التي تقع على مجلس الأمن، وهو الهيئة التابعة للأمم المتحدة المسؤولة عن صون السلم والأمن الجماعيين.

وصحيح أن المجلس أنتقد في بعض الأحيان، لضعفه ولأساليب عمله ولتكوينه الذي يعتبر غير متكافئ. ومع ذلك، فإن مجلس الأمن حاليا هو الهيئة الرئيسية، إن لم تكن الوحيدة، التي لدينا في السياق المتعدد الأطراف للحفاظ على النظام الدولي، والتي حتى برغم كل عيوبها، مكنتنا من تفادي الصراعات العالمية الكبرى ونجحت في بعض الحالات، في التخفيف، وحتى في التغلب على الصراعات ذات النطاق الجغرافي المحدود.

وفي الواقع، بفضل التزام المجلس بالاستقرار والسلام في قارتنا الأفريقية، التي تحتكر ٧٠ في المائة من عمل المجلس وطاقته، فقد نجح في وضع حد لحالات الصراع، وفي مساعدة العملية الانتقالية الديمقراطية لحالات أخرى، وكذلك في دعم جهود إعادة الإعمار لحالات ما بعد الصراع. ولا تزال

وهكذا، عرضت شخصيات مغربية بارزة وممثلون للبلدان الصديقة التي استفادت من التعاون المغربي في هذه المسألة، خلال اجتماع عقده لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، التجربة المغربية في مجال مكافحة التطرف والتطرف العنيف. وسمح لنا هذا الحدث بتسليط الضوء بشكل خاص على قرار جلالة الملك تدریب الأئمة والدعاة من عدة بلدان أفريقية على مبادئ التسامح والوسطية واحترام الآخرين التي ينادي بها الدين الإسلامي.

وقد أتاحت سرعة تفاقم أزمة إيولا، التي لا تزال محتدمة في بعض بلدان غرب أفريقيا، فرصة جيدة لحصول سابقة في تاريخ مجلس الأمن. وفي الواقع، كانت تلك هي المرة الأولى التي يصف فيها المجلس أزمة صحية بأنها تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. ويتطلب وباء إيولا استجابة دولية استثنائية تتناسب مع مهمة التعامل مع هذه الأزمة الصحية الاستثنائية وتهديدها الأوسع نطاقاً للسلم والأمن.

وتضامنا مع البلدان الأفريقية المتضررة من وباء إيولا والعزلة والقيود التي فرضت عليها بسبب الخوف الناجم عن الوباء في بعض البلدان، يواصل المغرب، بناء على تعليمات من جلالة الملك، كسر تلك العزلة والحجر الصحي القسري المفروض على تلك البلدان من خلال مواصلة الخدمات الجوية التي تقدمها شركة طيرانه الوطني، الخطوط الملكية المغربية. وفي نفس الوقت، وفي تعبير آخر عن التضامن من جانب المغرب، الذي قدم المساعدة المناسبة لتلك البلدان الثلاثة، فإنه لا يزال يقف بجانبها ليقدم لهم كل المساعدة اللازمة.

وينبغي أن يستند تنفيذ أي استراتيجية مستدامة لتحقيق الاستقرار في أفريقيا إلى الدور الحاسم للمنظمات دون الإقليمية. فهي، بالنسبة لنا، تمثل حجر الزاوية لأي استراتيجية لتحقيق الاستقرار والتنمية في القارة، وتشكل الإطار ذا الصلة لبذل أي جهد لتحقيق التكامل الاقتصادي أو الاستجابة

الأمن، حاملة لواء مسألة وضع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وتنفيذها.

والمملكة المغربية تعتقد أنه لا يجب لأي دولة أن تفترض أنه يمكنها بمفردها محاربة التهديدات المحيطة باستقرار أفريقيا بنجاح، ومن ثم، ما فتئت تؤكد على أنه بدون التعاون والتنسيق الإقليمي غير المشروط وغير المقيد وتشكيل ائتلاف واسع من الأطراف الدولية الفاعلة دعماً لبلدان المنطقة، فلن يكون أي بلد قادراً على التغلب على تلك التهديدات. ولكن لا يزال يتعين القيام بالمزيد لمواءمة الاستراتيجية مع أولويات المنطقة، حيث أنه لا تزال هناك العديد من التحديات ماثلة أمامنا، بما في ذلك مكافحة الفقر والتهميش وإيجاد فرص عمل والتعليم وتمكين المرأة.

ولا يزال أثر استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل مرهوناً بالتأكيد بالدعم الذي سيقدّمه المجتمع الدولي من أجل ضمان نجاحها على نحو يصب في مصلحة السلام والاستقرار وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في المنطقة. وستوقف ذلك، قبل كل شيء، على درجة الالتزام الدولي بمكافحة الإرهاب والجماعات والكيانات الإرهابية التي تسعى إلى زعزعة الاستقرار وتقويض السلامة الإقليمية لدول المنطقة. وإقراراً بهذا الواقع، استضاف المغرب في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في الرباط مؤتمراً وزارياً لتعزيز التعاون الأمني بشأن الحدود بين دول المغرب العربي وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأسهمت النتائج التي توصل إليها المؤتمر إلى حد كبير في إعداد استجابة منسقة وموحدة فيما يتعلق بأفة الاتجار بالمخدرات.

وبالإضافة إلى ذلك، وكجزء من التزام المملكة المغربية الأولى والمتواصل بتعزيز الجهود العالمية في مجال مكافحة الإرهاب، وخاصة التطرف العنيف، فإنها التي لا تزال تتخذ تدابير عملية وملائمة على المستوى الوطني، ولم تمنع أبداً في تشاطر المعارف والخبرات التي اكتسبتها في هذا المجال من خلال الإسهام بنشاط في تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي.

لديها مقعد في تلك الهيئة، فإن جلسة اليوم هي جلسة مهمة. وترى سويسرا أن هناك حاجة إلى إدخال تحسينات، من حيث المضمون وكذلك من حيث الشكل، لزيادة فعالية العملية المرتبطة بالتقرير السنوي.

لذلك، أولاً، فيما يتعلق بالشكل، ليس هناك شك في ضرورة إشراك الدول الأعضاء في العملية بأسرع ما يمكن. ونظراً لعدم عقد أي جلسات غير رسمية لهذه الغاية خلال هذا العام، تدعو سويسرا المجلس إلى إجراء مشاورات كهذه قبل صياغة التقرير القادم. ويمكن عقد هذه المشاورات كحلقات عمل غير رسمية، تتناول سلسلة من المسائل القطرية أو المواضيعية المحددة. كما نشجع المجلس على عقد مناقشة مفتوحة قبل وضع الصيغة النهائية للتقرير من أجل تخصيص وقت للاستماع إلى توصيات ووجهات نظر الدول الأعضاء. ويجري اعتماد قرارات المجلس عموماً في بداية المناقشات المفتوحة حتى قبل إلقاء الدول الأعضاء لكلماتها. لذلك، فإننا نرى أنه من الضروري تقديم المجلس لردود على جميع الدول الأعضاء بشأن المقترحات المقدمة. ويمكن أن يتم ذلك في سياق إعداد التقرير السنوي.

وفيما يتعلق بالمضمون، لا ينبغي أن يقتصر التقرير السنوي على تقديم عرض تاريخي للأحداث، ولكن ينبغي أيضاً أن يمكن المجلس من النظر إلى الأمام. وفي كلتا الحالتين، نود أن نرى نهجاً يتسم بمزيد من التحليل وبالتالي مزيد من الأهمية. وسيكون من المثير للاهتمام في هذا السياق القدرة على تقديم الدروس المستفادة أو أفضل الممارسات في كل مجال من المجالات المشمولة بالتقرير. وقد اقترح ممثل رواندا لدى اعتماد تقرير مجلس الأمن، في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، إدراج توصيات محددة في مقدمة التقرير المقبل من أجل زيادة سرعة وفعالية عمل المجلس فيما يخص ولايته المتعلقة بصون السلم والأمن. ومن الجدير بالذكر أن تلك الجلسة لم تشهد أي تعليق من أعضاء المجلس الآخرين، وذلك على الرغم من

الفعالة للأزمات المحددة في كل منطقة من مناطقها الفرعية. وفي ضوء ذلك، تعمل المملكة المغربية تحت رعاية جلالة الملك، على تنشيط اتحاد المغرب العربي وإعطاء دفعة جديدة لتجمع دول الساحل والصحراء وتطوير التعاون الأقليمي، خصوصاً مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

وستجد منظومة الأمم المتحدة، وفي صدارتها مجلس الأمن، على الدوام في المغرب، شريكا ثابتاً وملتزماً ومصمماً بلا كلل في الجهود الرامية إلى تعزيز ودعم مبادراتها وإجراءاتها البناءة في أفريقيا.

وأخيراً، أود أن أهنئ الأعضاء الجدد في مجلس الأمن، إسبانيا ونيوزيلندا وماليزيا وأنغولا وجمهورية فنزويلا البوليفارية، على انتخابهم. ونحن على ثقة بأن عملهم داخل مجلس الأمن سيساعد على تعزيز فعالية المجلس.

السيد سيغر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): إن سويسرا دولة عضو في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، المكون من ٢٣ بلداً، ويهدف الفريق إلى تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. لذلك، تؤيد سويسرا البيان الذي تلاه ممثل كوستاريكا بالنيابة عن الفريق.

وأود أن أشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة. كما تود سويسرا أن تشكر رواندا، التي أعدت تقرير مجلس الأمن (A/69/2)، وأستراليا التي عرضته اليوم.

في حين أن ميثاق الأمم المتحدة يخول مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، سيكون من فوائد إجراء حوار جوهري بقدر أكبر بين الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن التقرير السنوي للمجلس أنه سيؤدي إلى زيادة ملكية جميع الدول الأعضاء لقرارات المجلس. ونظراً لقلّة فرص التفاعل بين مجلس الأمن والدول الأعضاء التي ليس

بهما المجلس في الفترة قيد الاستعراض، ولكنهما لا تشكلان جزءاً من التقرير. وتشجع سويسرا المجلس على أن يدرج في التقرير السنوي معلومات مفصلة عن زيارات من هذا القبيل، بما في ذلك الأهداف والتنفيذ والنتائج المحققة.

وأخيراً، تناول مجلس الأمن مختلف المواضيع في المناقشات المفتوحة. وأشار التقرير إلى أن مقترحات محددة قد قدمت بشأن مسألة أساليب العمل. ينبغي لطبيعة تلك التوصيات ومتابعتها، في نظرنا، أن ترد مفصلة في التقرير السنوي. وعلاوة على ذلك، ينبغي أيضاً تحليل مسألة تنفيذ قرارات مجلس الأمن في التقرير، وخصوصاً القرار ٢١٢٢ (٢٠١٣) بشأن المرأة والسلام والأمن. ويجدوني الأمل في أن مقترحاتنا اليوم ستمكن المجلس من مواصلة تفكيره بشأن العملية المرتبطة بالتقرير السنوي. وكما نعلم جميعاً، فإن صياغة وتوزيع تلك الوثيقة لحظتان حاسمتان. لقد حان الوقت للاستفادة الكاملة من هذه العملية في جهودنا الرامية إلى تحسين فعالية مجلس الأمن.

واسمحوا لي، سيدي، أن أبدي ملاحظة أخيرة. سيجد كل فرد على طاولته الصغيرة قطعة من الشوكولاتة السويسرية مع بطاقة تمثل تطبيقاً يزيد من الشفافية، ليس لمجلس الأمن فحسب ولكن أيضاً في الجمعية العامة بشكل خاص. وقبل عدد من السنوات، قدمنا دليلاً إرشادياً إلى الجمعية العامة وهو الآن موجود في شكل تطبيق للهواتف الذكية والحواسيب اللوحية. وإضافة حلاوة على استخدام الدليل وبما أننا على وشك تناول الغداء، وضعنا تلك الهدية الصغيرة على طاولات الجميع كتحلية. ويمكن للأعضاء أن يستخدموا الدليل لغرض العلم ويستمتعوا بالشوكولاتة في الوقت نفسه. وتتمنى لكم جميعاً عطلة نهاية أسبوع طيبة.

السيد ليون غونثاليث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد كوبا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية، الذي تكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

مذكرة الرئيس (S/2010/507) التي تشجعهم على التحدث بشأن هذه المسألة.

أود الآن أن أتطرق بإيجاز إلى نقاط ست محددة ذات طابع إما مواضيعي أو جغرافي فيما يتعلق بالتقرير المعروض علينا اليوم (A/69/2).

يشير التقرير في مقدمته إلى عدد الجلسات الرسمية التي عقدها المجلس في الفترة قيد الاستعراض، ولكن ليس إلى عدد المشاورات، وهي الجلسات غير الرسمية للمجلس. ومع ذلك، تلاحظ سويسرا بارتياح أن التفاصيل مقدمة في إطار رئاسة كل بلد لمختلف المشاورات المعقودة. في هذه الحالة، يبدو لنا أنه من المناسب أيضاً أن يُذكر عدد المشاورات التي عقدها المجلس في الفترة المعنية. وعلاوة على ذلك، فإن موجزات المناقشات الواردة في التقرير كثيراً ما تكون غير مكتملة ولا تعكس المناقشات التي دارت في المجلس بطريقة محددة. وتود سويسرا، على سبيل المثال، أن ترى أيضاً مختلف المنتجات المقدمة إلى المجلس ولكنها لم تعتمد، بما في ذلك أسباب عدم اعتمادها.

وفيما يتعلق بحق النقض الذي استخدمه أعضاء المجلس في مناسبتين في الفترة قيد الاستعراض، ترى سويسرا أن المزيد من الشفافية بشأن هذه المسألة أمر بالغ الأهمية. ولذلك نود أن نكون قادرين على قراءة أسماء الأعضاء الذين استخدموا حق النقض في الجزء الوصفي من التقرير فضلاً عن الأسباب التي قدموها للقيام بذلك.

وفيما يتعلق ببناء السلام والتعاون بين لجنة بناء السلام والمجلس فذلك غير مشمول في التقرير. ومن المستصوب أن يقدم المجلس تقييمه بشأن النقاط التالية وهي، في جملة أمور، العلاقة بين المجلس ولجنة بناء السلام، وفائدة البيانات التي يدلي بها رؤساء التشكيلات القطرية، ودور اللجنة في حد ذاتها. في اجتماع المجلس الذي اعتمد فيه التقرير (انظر S/PV.7283)، تم بشكل بارز ذكر الزيارتين اللتين قام

هيئة تتمتع حقاً بالشفافية والتمثيلية والديمقراطية والكفاءة. وما دام مجلس الأمن لا يخضع إلى عملية إصلاح شامل، فستظل عملية إصلاح الأمم المتحدة غير مكتملة.

تدعو كوبا جميع الدول الأعضاء إلى العمل بصورة عاجلة لضمان أن يكون إجراء المشاورات خلف الأبواب المغلقة في مجلس الأمن هو الاستثناء، وأن يتم توسيع عضوية المجلس في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة من أجل تصحيح عدم كفاية تمثيل البلدان النامية في تلك الهيئة دون استخدام معايير انتقائية أو تمييزية، وأن يتم التخلي عن حق النقض غير الديمقراطي الذي عفا عليه الزمن وينطوي على مفارقة تاريخية. إن هدف التغييرات الملحة اللازمة في أساليب عمل المجلس لتمكين جميع الدول الأعضاء من المشاركة المحدية في أعمال وقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك إضفاء الطابع الرسمي على نظامه الداخلي الذي ظل مؤقتاً منذ ما يقرب من ٧٠ عاماً، هو زيادة مستوى الشفافية والمساءلة عموماً.

يجب على مجلس الأمن أن يكف فوراً عن تطاوله على مهام الأجهزة الأخرى. ولا بد من عرض تقارير سنوية تحليلية فعلاً عن أعمال مجلس الأمن والتقارير الخاصة، عملاً بالميثاق، إذا أريد للجمعية العامة ممارسة ولايتها فيما يتعلق بقضايا صون السلم والأمن الدوليين.

ونحن على ثقة بأن مجلس أمن يتسم بقدر أكبر من الشفافية سيكتسب المزيد من الشرعية وأن مجلساً شاملاً بقدر أكبر ومنفتحاً لمشاركة أوسع ويأخذ في الاعتبار بشكل حقيقي آراء الدول الأعضاء في المنظمة سيكون مجلساً ذا فعالية أكبر.

وستواصل كوبا جهودها نحو تحسين عمل المنظمة وفقاً للولايات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

السيد مكتفي (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي، على عقد هذه المناقشة التي

يتقدم وفد بلدي بالشكر لكم، سيدي، على عقد هذه الجلسة للنظر في التقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة (A/69/2). وللأسف، نجتمع كل عام في هذه القاعة للنظر في تقارير مماثلة من مجلس الأمن، لا تورّد ولم تورّد أي تحليل حقيقي دقيق لأعمال المجلس. يقتصر التقرير المعني مرة أخرى على مجرد وصف الإجراءات التي اتخذتها الهيئة.

ينص ميثاق الأمم المتحدة في المادتين ١٥ و ٢٤ منه على إلزام المجلس بتقديم تقارير سنوية وتقارير خاصة عن عمله. وللأسف، فإن التقارير الخاصة ما زالت لا تُقدّم. يكرر التقرير السنوي هذا العام الشكل الوصفي للمسائل التي نظر فيها المجلس دون إجراء تقييم لها يمكن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من تقديم تقييم حقيقي للأسباب والآثار المترتبة عن الإجراءات التي يضطلع بها المجلس في كل حالة من الحالات أو عدم اتخاذه لقرار عندما كان معروضاً عليه تحليل مسألة ما تتعلق بتهديد للسلم والأمن الدوليين. ولا تمثل العملية الحالية مساءلة حقيقية لمجلس الأمن أمام الجمعية العامة.

وتعرب كوبا مرة أخرى عن قلقها إزاء تنامي نزوع مجلس الأمن إلى النظر في مسائل وتولي مهام ليست من اختصاصه، متطاولاً على الدور الذي أناطه الميثاق بالهيئات الأخرى، ولا سيما الجمعية العامة. ونشدد على ضرورة تحقيق التوازن الصحيح بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ونحث أعضاء المجلس مرة أخرى على إعادة النظر في جدول أعماله لكي يتواءم مع المهام التي ينبغي الوفاء بها من جانب المجلس وفقاً لولايته. ويجب على المجلس أن يتوخى الصرامة في مراعاة أحكام الميثاق وجميع قرارات الجمعية العامة، وهي الهيئة الرئيسية للتداول ووضع السياسات وتمثيل الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن إحدى المشاكل الرئيسية والتحديات التي ما زالت تواجه الأمم المتحدة بعد ٦٩ سنة من إنشائها هي عدم قدرتها على الاضطلاع بالإصلاح اللازم لمجلس الأمن لكي يصبح

العمل الذي يقوم به ذلك الجهاز. فعلى سبيل المثال، في تقرير هذا العام لاحظنا أن عناصر قليلة للغاية نقلت بدقة إلى أعضاء الجمعية العامة معنى أنواع المناقشات التي أجريت بشأن مختلف بنود جدول الأعمال. وفي الواقع، ليس ثمة إشارة في التقرير لما حدث أثناء المناقشات غير الرسمية.

ولا يتضمن المحضر الرسمي لمجلس الأمن إشارة إلى الحقيقة بشأن مختلف المسائل. إن انعدام الشفافية يمكن أن يضر بمصداقية أعمال المجلس. وإضافة إلى ذلك، الاستعراض العام لبعض المسائل المحددة في مقدمة التقرير غير دقيق تماما، ولا يعطي صورة كاملة. في ذلك الصدد، ندعو مجلس الأمن إلى أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريرا سنويا يتسم بقدر أكبر من التوضيح والشمول والتحليل من شأنه تقييم أعمال مجلس الأمن وتجسيد الآراء التي عبر عنها أعضاؤه أثناء النظر في بنود جدول أعماله.

وتبنت المناقشة بوضوح أن مسألة التقرير السنوي لمجلس الأمن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحاجة إلى إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن. والتكوين الحالي للمجلس وسير العمل به لا يعكس بشكل مناسب لا الحقائق الجغرافية السياسية أو هيكل عضوية الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. ولذلك، للحفاظ على صلاحية المجلس وأهميته في الحفاظ على السلم والأمن العالميين، يجب الاضطلاع بإصلاحه وإنجازه. ونؤيد مجلس يتسم بمزيد من التمثيل والديمقراطية والكفاءة والمساءلة والشفافية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن البند ٢٨ من جدول الأعمال "تقرير مجلس الأمن".

بموجب الفقرة ١٢ من مرفق القرار ٢٤١/٥١، يطلب إلى رئيس الجمعية العامة، ضمن جملة أمور أخرى، تقييم مناقشة هذا البند والنظر في مدى الحاجة إلى مواصلة النظر في تقرير مجلس الأمن (A/69/2).

توفر فرصة للدول الأعضاء لتقديم تقييمها الخاص لأنشطة مجلس الأمن من خلال النظر في تقريره السنوي (A/69/2) وأود أيضا أن أشكر الممثل الدائم لأستراليا على عرضه للتقرير. وتؤيد الجزائر البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ويأتي نظرنا اليوم في تقرير مجلس الأمن وفقا للأحكام الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. والواقع أن الجمعية العامة، بوصفها الجهاز التداولي الرئيسي للأمم المتحدة، تمارس ولايتها في النظر في المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تعرب الدول الأعضاء عن آرائها بشأن الطريقة التي يضطلع بها مجلس الأمن بأعماله.

وتود الجزائر أن تشدد على ضرورة الحفاظ على التوازن فيما بين الأجهزة الرئيسية في إطار وظائفها وسلطاتها التي حددها الميثاق. وفي ذلك السياق، نؤكد مجددا قلقنا إزاء استمرار تعدي مجلس الأمن على مهام وسلطات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تناول المسائل التي تقع تقليديا في نطاق اختصاص الجهازين.

وينبغي ألا تضطلع كل أجهزة الأمم المتحدة إلا بتلك المهام المنصوص عليها في ولاية كل منها. في ذلك الصدد، نؤكد من جديد أن الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة لديها أدوارا متميزة ومنفصلة، وفقا للميثاق. وسعيا إلى معالجة هذه المسألة، فإن الجزائر تدعو رؤساء الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن إلى إجراء مناقشات منتظمة والتنسيق فيما بينهم بشأن جداول أعمال وبرامج عمل الأجهزة التي يترأسونها، وذلك بغية تعزيز التناسق والتكامل فيما بين تلك الأجهزة.

وبالرغم من بعض الجهود، فإن محتويات التقارير السنوية للمجلس تظل استعراضا إجرائيا لجلسات المجلس وأنشطته وقراراته. وما زال التقرير يعاني من غياب منظور تحليلي بشأن

وأخيراً، شدد بعض الممثلين على الحاجة إلى وضع موجز للتعليقات والآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء بشأن التقرير.

لقد استمعت بعناية إلى الطلبات المقدمة من العديد من الدول الأعضاء من أجل متابعة الاقتراحات المقدمة في هذا البيان. وسأضع تلك المقترحات في قائمة وأتابعها مع رئيس مجلس الأمن حتى يمكننا مناقشة تنفيذ بعض التغييرات الضرورية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بتقرير مجلس الأمن الوارد في الوثيقة A/69/2؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تحتتم الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ٢٨ من جدول الأعمال.

البند ١١٦ من جدول الأعمال

متابعة الاحتفال بالذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي

تقرير الأمين العام (A/69/93 و A/69/281)

مشروع القرار (A/69/L.19)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بعد مرور ثماني سنوات على اتخاذ الجمعية العامة القرار ١٩/٦١ المعنون "الاحتفال بالذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي"، لا يفصلنا سوى بضعة أشهر عن إزاحة الستار عن النصب التذكاري الدائم لتكريم ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وسوف يحتل ذلك النصب التذكاري "سفينة العودة" مكاناً بارزاً في الأمم المتحدة، وسوف يكون أداة هامة لتثقيف وإعلام الأجيال الحالية والمقبلة عن الأسباب والنتائج والدروس المستفادة من الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط

كانت هذه مناقشة هامة، أكدت خلالها الدول الأعضاء مجدداً الأهمية التي توليها لأعمال مجلس الأمن. وأشارت عدة دول مع التقدير إلى أهمية وتعقيد المسائل لكنها تساءلت أيضاً عن الأساليب التي يستخدمها المجلس. وأبرز العديد من الوفود الحاجة إلى مجلس الأمن للاضطلاع بعمله بطريقة أكثر كفاءة واستجابة، في معرض الإعراب عن التقدير لعمل المجلس باسم السلام والأمن الدوليين. ودعا المتكلمون مجلس الأمن إلى إبداء قدر أكبر من الحزم بشأن المسائل المعقدة التي تظهر في جدول أعماله. بينما أشار آخرون إلى ضرورة أن تتطور عضوية مجلس الأمن لكي تعكس بشكل أفضل حقائق المشهد الجغرافي السياسي اليوم، خاصة فيما يتعلق باستخدام حق النقض.

ودعا الممثلون المجلس إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لدور الدبلوماسية الوقائية، والسعي إلى المزيد من التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة. ودعا المتكلمون إلى تعزيز عمليات تبادل الآراء بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، لا سيما بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. ودعا آخرون إلى المزيد من التشاور والتعاون مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بشأن المسائل المتصلة بحفظ السلام، مع احترام دور اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، المعروفة أيضاً باسم لجنة الـ ٣٤.

كما شدد الممثلون على أهمية تقديم مجلس الأمن لمعلومات مستكملة دورية وشاملة إلى الجمعية العامة، وذلك من أجل تعزيز المزيد من المساءلة والشفافية. كما دعا المتكلمون مجلس الأمن إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للأدوار والولايات المحددة لكل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة. وبشأن التقرير نفسه، لاحظ ممثلون مع التقدير التحسينات العامة التي أدخلت على نوعية التقرير. غير أن العديد من الوفود شددت أيضاً على أن التقرير ينبغي أن يكون أكثر تحليلاً وموضوعية في المستقبل، بحيث يخدم الغرض المقصود منه بوصفه سبيلاً للاتصال مع الجمعية العامة.

العام القادم سيركز على المرأة والرق. وسيسمح هذا الموضوع باستكشاف دور المرأة في الحفاظ على التراث الثقافي. والإرث الذي خلفه الرق وتجارة الرقيق هو تذكير صارخ بمخاطر العنصرية والتحامل، كما أنه تحذير من الآثار المدمرة للأشكال المعاصرة للرق. يجب أن نفكر في التاريخ والدروس وعواقب هذا الفصل المأساوي، عن طريق نشر الوعي والتسامح من خلال التثقيف والتوعية.

وإذ تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار اليوم، نؤكد الحقوق والحريات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبقيامنا بذلك فإننا نجد التزامنا بضمان أن لكل فرد الحق في حياة كريمة، خالية من الاستغلال وإساءة المعاملة. ولكن قبل كل شيء، أعتقد أننا ينبغي ألا نعتبر الرق عملاً بدنياً إلى حد ما، بل أننا بحاجة إلى تحرير عقولنا من الاسترقاق.

أعطي الكلمة الآن لممثل جامايكا لعرض مشروع القرار A/69/L.19.

السيد راتراي (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): في إطار البند ١١٦ من جدول الأعمال، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/69/L.19، المعنون "إقامة نصب تذكاري دائم تخليداً لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي". إن مشروع القرار يكتسي أهمية بالنسبة لوفد بلدي، ليس فقط لأنه كان لنا شرف قيادة مبادرة الجماعة الكاريبية والمجموعة الأفريقية لإقامة نصب تذكاري دائم في الأمم المتحدة، وإنما أيضاً نظراً للأهمية التاريخية للرق، فقد كان لتداعياته وتجلياته المستمرة أثرٌ لاحد له على الوضع الراهن وآفاق التنمية في بلدي.

وقد ينظر البعض للرق والتجارة بالرقيق على أنهما محض فترة تاريخية مؤسفة، مع التشديد على التاريخ. ومع ذلك، تواجه البلدان مثل بلدي، الحقائق الراهنة التي يرجع أصلها في جانب كبير، إلى الجريمة ضد الإنسانية التي ارتكبت ضد

الأطلسي. وسيكون النصب التذكاري أيضاً عنصراً أساسياً للتوعية التعليمية المتوخاة من القرار ١٩/٦١، والقرارات اللاحقة بشأن هذا الموضوع.

واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لتهنئة اللجنة المعنية بالنصب التذكاري الدائم على الجهود التي بذلتها حتى الآن، والتي تهدف إلى تحقيق بناء هذا النصب. مع دخولنا في المرحلة المقبلة من الهدف المتمثل في إقامة النصب التذكاري، فإنني أشجع الدول الأعضاء والأفراد والشركاء الآخرين الذين لم يساهموا بعد، النظر في المساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشراكات - النصب التذكاري الدائم، وضمان أن يؤدي المشروع أكله.

ومع مشروع القرار A/69/L.19 المعروض علينا اليوم، تحيط الجمعية العامة علماً بالعديد من المبادرات التي اضطلعت بها الدول الأعضاء لإعادة تأكيد التزامهم بالتصدي للإرث الذي خلفه الرق، وإعادة الكرامة للضحايا. ويبرز تقرير الأمين العام (A/69/281) الكثير من التوعية التثقيفية وأنشطة إذكاء الوعي التي تقوم بها الدول الأعضاء؛ وكيانات الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص، إدارة شؤون الإعلام ومفوضية حقوق الإنسان؛ من مختلف منظمات المجتمع المدني؛ وغيرها من الشركاء. وأهنئ اليونسكو بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لمشروع طريق الرقيق، الذي كان مصدراً مهماً للبحث والتربية والتوعية العامة بشأن الرق وتجارة الرقيق على مر السنين.

وقد وفرت تلك الحملات فرصة للتفكير في تاريخ الرق والإرث الذي خلفه وتجارة الرقيق والاستعمار. كما أنها ساهمت في حوار عالمي من شأنه أن يساعد على كسر الحواجز التي أثارها التمييز والعنصرية والتعصب.

واليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي هو جزء هام من جهود التوعية تلك. ونظراً لأن إحدى أولويات رئاستي هي تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يسرني أن أشير إلى أن الاحتفال في

والكفاءة المهنية. وبينما نمضي قدماً، نأمل أن يُصبح ذلك الجانب الأساسي من جهودنا المتعلق بتناول تاريخ الرق وآثاره الدائمة أقوى وأن يتسع نطاقه وتزيد فعاليته. وسمحوا لي أيضاً أن أشيد بمكتب الأمم المتحدة للشراكات على إدارته الدؤوبه لصدوق الأمم المتحدة الاستئماني للشراكات - المنصب تذكاري الدائم، البند الذي سوف أقول عنه بضع كلمات عما قريب. وأشكر أيضاً اليونسكو على دعمها القيّم والالتزام بالمشروع وأهنئ المدير العام إيرينا بوكوفا وفريقها بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لمشروع طريق الرقيق.

مع ذلك، فقد أصبنا بخيبة أمل جراء تقديم عدد قليل فحسب من الدول الأعضاء لمعلومات عن جهودها للتعامل مع هذه المسألة، وذلك وفقاً للتقرير المتعلق ببرنامج التوعية (انظر A/69/281). وربما كان ذلك مؤشراً على أحد أمرين: إما أننا لا نقوم بما يكفي كدول أعضاء، أو أننا لا نعلن بما فيه الكفاية عن الأشياء الإيجابية التي نقوم بها. وأنا أشجع جميع الدول الأعضاء على معالجة تلك المسائل، حسب الاقتضاء.

ويتمثل أحد الأمور التي يمكنني الإشارة إليها بسعادة في التقدم المطرد الذي نحققه بشأن مبادرة المنصب التذكاري الدائم. وكما هو موضح في مشروع القرار المعروض علينا، فقد انتقلنا إلى مرحلة البناء. ويقوم المهندس المعماري وأعضاء فريقه حالياً بصنع "سفينة العودة" في مكان خارجي وسيسلمون المنصب التذكاري في الوقت المحدد لكي يتم إزاحة الستار عنه في أوائل العام المقبل. وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن شكري لإدارة الشؤون الإدارية وجميع أعضاء الفريق القائم على تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر، والذي نتعاون معه لضمان سهولة التنسيق بين العمل المتعلق بالمنصب التذكاري والعمل الذي يجري الانتهاء منه حالياً والمتعلق بمنصة الجمعية العامة.

و نتطلع إلى مواصلة التعاون خلال الأشهر المتبقية على موعد نقل المنصب التذكاري إلى المقر وإقامته في ساحة الزوار.

الملايين من أسلافنا على مدى قرون. والضرر الذي لحق بمجتمعاتنا، والناجم عن جريمة الاستعمار وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي البغيضة، ترسخ في بناءنا المجتمعي.

وكما قال المؤرخ ونائب رئيس جامعة جزر الهند الغربية، السير هيلاري بيكلز، في مؤتمر صحفي للجماعة الكاريبية في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٣،

"لقد تُرك ضحايا تلك الجرائم وذريتهم في حالة من الحرمان والتهميش الاجتماعي والنفسي والاقتصادي والثقافي، الأمر الذي عزز معاناتهم وضعفهم اليوم."

ونحن كبلد نواجه أيضاً كل عيوب النظام الاقتصادي العالمي، الذي تعود جذور كثير منها إلى أوجه اللامساواة المنهجية الناشئة عن نظام الرق والاستعمار. وهذه المسائل هي موضوعات حساسة، لكن يجب أن نواجهها. وفي الواقع، فهي من المسائل التي يتعين علينا التصدي لها، سواء داخل أنفسنا أو فيما بيننا جميعاً، إن نحن أردنا حقاً كسر القبضة الدائمة لموروثات الرق من عنصرية وتحييز وتمييز.

ترى جامايكا أن إعلان العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي (٢٠١٥-٢٠٢٤) الذي تم مؤخراً والذي سيتم إطلاقه قريباً، يوفر الحيز والوقت المناسبين لمعالجة هذه المسائل جدياً وعملياً، في إطار البرنامج الشامل للأنشطة الموجهة نحو مواصلة تنفيذ إعلان ديربان وبرنامج العمل. ونحن نرحب بالمشاركة البناءة لجميع الدول في تلك العملية.

وتشكر جامايكا الأمين العام على تقريره (A/69/93) و A/69/281 في إطار هذا البند. وأود أيضاً أن أغتتم هذه الفرصة لأشيد بإدارة شؤون الإعلام على عملها في إجراء التوعية التثقيفية وأنشطة التوعية العامة المطلوبة في قراراتنا المتكررة، وحتى القرار ٧/٦٨. وقد أظهرت الشراكات التي أقيمت على مدى السنة الماضية، وتوسيع نطاق البرنامج قدراً كبيراً من الإبداع،

الأفريقي وإضفاء قيمة على تراثنا الزنجي بوصفه علامة على التميز، لا يزال يتعين علينا أن نعمل.

وبينما نعتمد مشروع القرار، فلنضعف جهودنا لضمان ألا نكتفي بالتشدد بالحديث ونكرر كلاما فارغا؛ ولنضمن أن نتكلم أفعالنا بصوت عال وواضح، لئلا ننسى.

السيدة كيرنان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إن إنشاء نصب تذكاري دائم تخليدا لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والقيادة القوية لمنظومة الأمم المتحدة لكسر جدار الصمت بشأن تجارة الرقيق كفيلا بتذكيرنا بتراثنا المشترك الناتج عن تلك المأساة الإنسانية. ونحتفل هذا العام أيضا بالذكرى السنوية العشرين لمشروع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) "طريق الرقيق" ونشر في العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي للإقرار بإسهامات الأفارقة المستعبدين في بناء الدول والمجتمعات والثقافة. وتذكر تلك المساعي العالم بأنه يجب علينا مواصلة دراسة تاريخ وإرث العبودية وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

ويتعلم الطلاب في جميع أنحاء الولايات المتحدة الدروس المستفادة من هذا التاريخ، وذلك لفهم سياق العنصرية والتمييز في حياتنا المعاصرة والتحديات التي لا تزال قائمة في جميع أنحاء العالم. ولدى مكتبة الكونغرس في الولايات المتحدة ودائرة محفوظاتنا الوطنية، وغيرهما من المؤسسات أيضا، مجموعة واسعة من الموارد المتاحة للمدرسين والطلاب وغيرهم من المهتمين بدراسة المزيد عن الرق وحركة الحقوق المدنية. وتواصل الولايات المتحدة، بوصفها مجتمعا متعدد الثقافات، المضي قدما في مهمة القضاء على التمييز داخل بلدنا والسعي للانضمام إلى المجتمع العالمي لإقامة عالم يُقدر التنوع ويكفل الحرية والمساواة للجميع. وعملنا على المستوى المحلي، مع منظمة اليونسكو لإقامة تحالف مدن الولايات المتحدة ضد العنصرية والتمييز. وتم إطلاق هذا الجهد، بقيادة ٥٠ رئيس بلدية في الولايات

ويتمثل الهدف في استكمال النصب التذكاري وإقامته في الوقت المحدد لإزاحة الستار عنه في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٥، وهو اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وسيشكل أيضا أحد الأحداث الهامة الأولى للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي.

وإنني أعتزم هذه الفرصة لأناشد الدول الأعضاء، وخاصة تلك التي لم تقم بذلك بعد، على الإسهام في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشراكات - النصب التذكاري الدائم. والفجوة الصغيرة المتبقية لا تتجاوز قدرتنا الموحدة على سدها. ونحن ممتنون للمساهمات السخية التي سبق وأن قدمتها الدول الأعضاء والمجتمع المدني والأفراد. ومع بلوغ المشروع مرحلته الحالية، لا يمكن للجمعية العامة أن تتراجع الآن. ولذلك، يسعدنا أن رئيس الجمعية العامة سيستضيف مأدبة غداء لإعلان التبرعات في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، مما سيشكل فرصة مناسبة للدول الأعضاء من أجل التعهد بتقديم تبرعات. ونحث الدول الأعضاء، مع قرب الانتهاء من المشروع، على أن تكون ضمن الدول التي ساهمت في مبادرتنا النبيلة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد أنه بينما نسعى إلى الانتهاء من النصب التذكاري، فإن العمل الحقيقي لا ينتهي هنا. حيث يجب أن نُبقي ضرورة الاستمرار في معالجة مخلفات الرق قيد نظرنا، حتى ونحن نتعامل مع القضاء على أشكاله المعاصرة. وإلى أن لا نجد النساء أنفسهن مضطرات لبيع أجسادهن ولا يُضطر الأطفال للعمل، وإلى أن يتمكن كل رياضي من أقلية عرقية من حوض غمار المنافسات الرياضية دون أن يواجه بمتافات عنصرية في المدرجات، يجب علينا الاستمرار في العمل. وإلى أن يتمكن سكان دولنا من الأقليات المنحدرين من أصل أفريقي من تبوء الصدارة ومن أن يصبحوا ملء السمع والبصر ويجري تهمين ما يقومون به، يجب علينا الاستمرار في العمل. وإلى أن ننجح في التخلص من التشاؤم

الناجون إلى العالم الجديد، لم يكن حالهم أفضل كثيراً. فقد جرت معاملتهم كمتاع وليس كبشر، وتم شراؤهم وبيعهم في المزادات العلنية وضرهم وإساءة معاملتهم. وولد جيل بعد جيل وعملوا بشكل مضمّن وماتوا دون أن ينعموا بالحرية. لكن لا تزال ذكراهم ماثلة في أذهاننا.

لقد نال الشعب اليهودي أيضاً نصيبه من آلام الرق. ويصف الكتاب المقدس كيف تخلص بنو إسرائيل من العبودية المريرة في مصر القديمة ليصبحوا أمة في أرض إسرائيل. ولأننا ولدنا في أغلال العبودية، فإننا نفهم التوق إلى الحرية. ولأننا عانينا من الاضطهاد، فإننا نعتر بقدسية الحياة وقيمة الكرامة الإنسانية.

وللأسف، لا يزال العالم الحديث يعاني من الرق.

ما زال إرث الرق حياً في التمييز وعدم المساواة والعنصرية والتحيز. إن أنسب تكريم يمكن أن نقوم به لضحايا الرق هو التصدي لتلك المسائل والالتزام بمكافحة الرق المعاصر بجميع أشكاله. فحيثما يُجبر الأطفال على القيام بأعمال شاقة، وحيثما تباع المرأة للعمل في البغاء، يجب أن نضع موضع التنفيذ المسؤولية التي تقترن بالتذكر. فلا يمكننا إلغاء الماضي. ومع ذلك، يمكننا ضمان أن تكون مآسي الماضي بمثابة دروس واضحة للمستقبل. ويمكننا تكريم ضحايا الرق بأن نتذكرهم وتذكر ما عانوا منه. وفي الختام، تعتر إسرائيل بأنها قامت بدورها في إحياء ذكرى ضحايا الرق من خلال المساهمة في النصب التذكاري الدائم والمشاركة في تقديم مشروع القرار المعروض علينا (A/69/L.19). ونحن ممتنون لهذه الفرصة.

السيد موكيجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره بشأن هذا البند من جدول الأعمال (A/69/93 و A/69/281). لقد كانت مأساة تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي بلا شك أحد أكثر الفصول غير الإنسانية في سجلات الأعمال التي زاولها البشر. إن تجارة

المتحدة، في برمنغهام في ألاباما في سياق إحياء الذكرى السنوية الخمسين للأحداث المأساوية التي تخللت حركة الحقوق المدنية المطالبة بالمساواة بين الأعراق.

وتسهم المظالم التاريخية واستمرار العنصرية والتمييز في انعدام المساواة والتفاوت الاقتصادي والتهميش والإقصاء الاجتماعي. وبينما نمضي قدماً، فإننا بحاجة إلى أن نتعلم من الماضي والتعويض عما حدث فيه. وعلينا أن ندرك الشجاعة الأخلاقية لأولئك الأفراد على مر التاريخ الذين عملوا على إنهاء العبودية وتكاتفوا من أجل وضع حد لجميع الأشكال المتبقية للتمييز والرق بجميع الوسائل الممكنة.

السيد عميحي بيغاس (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية):

أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة. كما نشكر وفد جامايكا على قيادته وجهوده التي بذلها لجعل هذه المسألة الهامة في صدارة جدول أعمال الأمم المتحدة، ولقيادة حملة تكريم ذكرى ضحايا الرق بشكل رسمي. ونشيد أيضاً بالدول الكاريبية والأفريقية الأخرى الكثيرة التي أعطت الزخم لهذه القضية.

”إقراراً بالمأساة واعتباراً للإرث، حتى لا ننسى“، تلك هي العبارة التي ستُحفر على النصب التذكاري الدائم، تكريماً لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ومن خلال تذكر تجارة الرقيق، فإننا نفر بالمأساة ونكرم ذكرى ضحاياها. فقد اقتلعت تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، التي دامت أكثر من ٣٥٠ عاماً، ٣٠ مليون شخص من أوطانهم ونقلتهم وأجبرتهم على عبودية قاسية ومذلة. وتظل تلك الفترة واحدة من أطول الاعتداءات وأكثرها استمراراً على حياة وكرامة البشر عبر التاريخ.

من الناحية الإنسانية، كانت التكلفة كبيرة للغاية. حيث هلك الكثيرون خلال الرحلة الطويلة والشاقة إلى الموانئ على طول الساحل الأفريقي، فيما قُتل عدد أكبر من ذلك على ظهر السفن في ما تسمى ”الرحلة الوسطى“. وعندما وصل

وتفخر الهند بكونها المساهم الرئيسي في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشراكات - النصب التذكاري الدائم بمساهمة قدرها ٢٦٠ ٠٠٠ دولار. وتعكس مساهمتنا إيماننا الراسخ بأن المجتمع الدولي يجب أن يكرّم ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وفي حين أننا لم نضطلع بأي دور في تلك التجارة، فإننا على استعداد للمشاركة في تحمل المسؤولية الملقاة على عاتق المجتمع الدولي لإحياء هذه الذكرى. ونحن على ثقة بأن الآخرين لن يقصّروا كذلك.

ويسعدنا أن نشارك، كما دأبنا على ذلك منذ عام ٢٠٠٧، في تقديم النص المعنون "إقامة نصب تذكاري دائم تخليداً لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي" (A/69/L.19).

السيد ريجيس (هايتي) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أكون هنا مرة أخرى في هذه القاعة للمشاركة في متابعة الاحتفال بذكرى مرور مائتي عام على إلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وبالنيابة عن الحكومة الهايتية، أود أن أعرب عن خالص امتنان بلدي إلى جميع الذين أسهموا في النجاح الباهر لبرنامج العمل التعليمي المتعلق بتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وبالرقيق والرق.

وأود أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره المعنون "إقامة نصب تذكاري دائم تخليداً لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي: حالة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشراكات - النصب التذكاري الدائم" (A/69/93)، فيما يتعلق بالصندوق الاستئماني الذي سيسهم في إقامة نصب تذكاري دائم في مقر الأمم المتحدة، والتقرير المعنون "برنامج التوعية التثقيفية بشأن تجارة الرقيق والرق عبر المحيط الأطلسي" (A/69/281).

تأسست جمهورية هايتي قبل مائتين وعشر سنوات. وقد وقع الاختيار هذا العام على موضوع الاحتفال ليكون "الانتصار

الرقيق، التي استمرت طوال فترة امتدت ٤٠٠ عام، غيرت النسيج الاجتماعي - الاقتصادي للمجتمع الأفريقي، ولا تزال آثارها ظاهرة إلى اليوم. وتستمر هذه التركة في شكل العنصرية والتحيز، الأمر الذي يعد إهانة للكرامة الإنسانية.

ونرحب بمختلف الأنشطة والبرامج التي تضطلع بها إدارة شؤون الإعلام لإحياء اليوم الدولي لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي في آذار/مارس من كل عام، ونحن ملتزمون بمواصلة دعمه. ينبغي أن تؤدي المشاركة الواسعة النطاق في تلك الأحداث إلى تغيير في المواقف وتعود بنتائج مفيدة على مجتمعاتنا العالمي. إن العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، الذي سيبدأ في عام ٢٠١٥، سيوفر أيضاً الفرصة لعرض معظم الإسهامات القيمة التي قدمها الأشخاص المستبعدون وذريتهم إلى المجتمعات التي استرققتهم بالإكراه. من المهم إعطاء المخصصات المالية الكافية والمنظمة إلى إدارة شؤون الإعلام لتنظيم هذه الأحداث. وعلى المجتمع الدولي أن يلتزم بالاستناد إلى الزخم الإيجابي المكتسب في عام ٢٠١٤ والعمل على زيادة الوعي بالأبعاد الأخلاقية والسياسية والاجتماعية - الاقتصادية والثقافية للتاريخ والذاكرة.

ونرحب بالمبادرات التي اتخذت لتنفيذ الفقرتين ١٠١ و ١٠٢ من إعلان وبرنامج عمل ديربان، اللذين يهدفان إلى مواجهة الإرث الذي خلفه الرق والإسهام في إعادة الكرامة إلى ضحايا الرق. ومن خلال التعليم والتذكر، يجب إيجاد فهم لأسباب تجارة الرقيق وعواقبها والدروس المستفادة منها للأجيال المقبلة، بحيث لا تستمرّ فظائع الماضي من خلال العنصرية والتحيز. وينبغي أن نهدف إلى الوصول إلى نطاق أوسع من الجمهور من خلال تعزيز مشاركة الأكاديميين ومؤسسات التعليم.

إن مبادرة إقامة نصب تذكاري دائم في مقر الأمم المتحدة تقدير مناسب للملايين من ضحايا الرق وتجارة الرقيق. ونرحب باختيار "سفينة العودة" التصميم الفائز للنصب التذكاري.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.19، المعنون "إقامة نصب تذكاري دائم تخليداً لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وعلاوة على الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/69/L.19، انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار البلدان التالية: الاتحاد الروسي، ألمانيا، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البوسنة والهرسك، بولندا، بيلاروس، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جورجيا، الدانمرك، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، فرنسا، فنلندا، قبرص، كولومبيا، لايفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المكسيك، منغوليا، موناكو، ناورو، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، اليونان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/69/L.19؟

اعتمد مشروع القرار A/69/L.19 (القرار ١٩/٦٩).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١١٦ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

على الرق: هايتي وما بعدها" للإشادة بأولئك الذين حاربوا الرق في كافة بلدان العالم. كانت هايتي البلد الأول الذي يحقق الاستقلال بعد انتصار الرجال والنساء الذين تم استرقاقهم في المعارك التي شنوها بقيادة توسان لوفيرتير. تلا ذلك التكريم مجموعة كاملة من الأنشطة الثقافية التي تحيي ذكرى الكاتب الهايتي داني لافيريير على انتخابه عضواً في الأكاديمية الفرنسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وأود أيضاً أن أذكر ميكائيل جان مبعوثه اليونسكو الخاصة لهايتي، التي نوهت في خطابها الذي ألقته في الاجتماع التذكاري للجمعية العامة (انظر A/68/PV.77) بالدور الذي تقوم به هايتي في إلهام الدول الأخرى في الكفاح من أجل إلغاء الرق. وفي هذه المناسبة، أود أن أقتبس مقتطفاً قصيراً من خطابها ورد في تقرير الأمين العام، "من هايتي انطلقت الشرارة التي أشعلت نار الكفاح العظيم من أجل إلغاء الرق، ولا سيما في الأمريكتين." (A/69/281، الفقرة ١٧).

وأود أيضاً أن أشير إلى الدعم القيم للغاية لإدارة شؤون الإعلام، والذي شمل مهرجاناً سينمائياً ومعرضاً بعنوان "الانتصار على الرق: هايتي وما بعدها"، واللذين حضرهما كل من الأمين العام، والممثلان الدائمان لهايتي وجامايكا، والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي، وألقوا خطابات مثيرة. كما شهد الاحتفال حضور شخصيات مرموقة وبارزة أخرى، بمن في ذلك السيد رودني ليون، مهندس "سفينة العودة". لقد اختيرت منحوتته التذكارية في منافسة شارك فيها ٣١٠ من الفنانين من ٨٣ بلداً مختلفاً. وفي الختام، أود أيضاً أن أعرب عن بالغ الشكر وأشيد بمنظمات المجتمع المدني والدول الأعضاء على أنشطة التوعية المضطلع بها من خلال مراكز الأمم المتحدة للإعلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة البند ١١٦.